

الاختصاص

أولا : الاختصاص القضائي الدولي

ثانيا : الاختصاص الولائي

ثالثا : الاختصاص النوعي

رابعا : الاختصاص القيمي

خامسا : الاختصاص المحلي

سادسا : اختصاص قاضي الامور المستعجلة

سابعا : الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص

الاختصاص القضائي الدولي

اقلية قواعد المرافعات :

١ — مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدني أنه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضي قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات والاساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازمة لمباشرة هذه الوظيفة شأنها فى ذلك شأن القواعد اللازمة لمباشرة وظائف الدولة الاخرى حتى وان كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة ، وأنها بهذه المثابة تعد قواعد اقلية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية فى جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الاجنبية ، وأن هذا الاساس يتناظر مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى ، ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام محاله أن يكون الاختصاص معقودا أصلا لقانون أجنبى ، واستبعد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لاختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون ، أما حيث يكون القانون الوطنى طبقا لقاعدة الاسناد الواردة به هو صاحب الاختصاص العادى ، والواجب التطبيق على قواعد المرافعات باعتباره قانون القاضى، فلا محل لاثارة النظام العام كأساس يقوم عليه تطبيقه . ومؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الايضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدنى من أن هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام . إذ أن من قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضى ما لا يتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنها ، ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى أسوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام وذلك اعمالا للمادة ٢٢ المشار اليها التى تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التى تتعلق بالنظام العام .

(٢٣/٣/٧١ س ٢٢ ص ٢٧١) ، (١٩/٥/٧٠ س ٢١ ص ٨٤٢)

القانون الواجب التطبيق فى تحديد الاختصاص :

٢ — من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه متى كان الحكم وهو يسبيل تعرف اختصاص محكمة ما بإصدار أحكام فى مسألة من مسائل

الأحوال الشخصية قد طبق في تحديد الاختصاص القواعد القانونية التي كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات السابق المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ حتى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون .

(١١/١١/٦٩ س ٢٠ ص ١١٨٠) ، (١٢/١/٥٦ س ٧ ص ٧٤) .

٣ — وفقاً للمادة ٢٣ من القانون المدني يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى باثبات النسب ترفع وفقاً للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع في إثباتها القواعد التي يقررها القانون المذكور إذ لم يقصد بها — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — الا « تعيين الأحوال التي تقبل فيها الدعوى والمواعيد التي يجب أن ترفع فيها والقواعد التي تتبع في إثباتها وهي مسائل تتصل بالحق موضوع النزاع اتصالاً لا يقبل الانفصام » .

(١٥/٣/٦٧ س ١٨ ص ٦٥٥)

٤ — تحديد اختصاص المحاكم من المسائل التي يختص بها قانون المرافعات ومن ثم يجب الرجوع إلى أحكامه لتعيين الجهة المختصة وذلك فيما عدا الحالات التي وردت بشأنها نصوص خاصة في قوانين أخرى رأى الشارع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات .

(٢١/٣/٦٣ س ١٤ ص ٣٥٥)

قواعد تحديد الاختصاص القضائي الدولي :

٥ — مفاد نص المادة ١/٤٩٣ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره وأن تحديد هذا الاختصاص يكون وفقاً لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم وأن العبرة في ذلك بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي في قواعد الاختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعياً أو محلياً بالفصل في النزاع .

(٦/٥/٦٩ س ٢٠ ص ٧١٧) ، (٢/٧/٦٤ س ١٥ ص ٩٠٩) .

٦ — وفقاً للمادة الثالثة من قانون المرافعات تختص المحاكم بالدعاوى التي ترفع على الأجنبي إذا كان له موطن أصلي أو مختار

أو مسكن في مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا بتنفيذه في مصر . . واذ كان المطعون عليه قد نقل الى فرع الشركة بمصر واستمر يعمل به الى أن قررت الشركة (رب العمل) فصله ، فان في ذلك ما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى .

(٦٧/٤/٥ س ١٨ ص ٧٩٨)

٧ — مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التي ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو سكن في مصر في أحوال معينة عددها ، أن الاختصاص ينعقد للمحاكم المصرية أصلا ومن باب أولى في الدعاوى التي ترفع على الاجنبى الذى له موطن أو سكن في مصر وذلك بموجب ضابط اقليمى تقوم على مقتضاه ولاية القضاء المصرى بالنسبة للأجنبى .

(٦٤/٧/٢ س ١٥ ص ٩٠٩)

٨ — متى كان الحكم الأجنبى بشأن حالة الأشخاص قد صدر بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية باصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر فانه يجوز الاخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية .

(٦٣/٦/٢٦ س ١٤ ص ٩١٣)

٩ — للمحاكم أن تسد النقص (في التشريع) فيما تعرض له من حالات بما تستهديه من قواعد الاختصاص الداخلى في قوانين المرافعات وما تستأنس به من قواعد في القوانين الاجنبية وفق القانون الدولى الخاص بما يوافق التشريع المصرى ولا يخالف المقرر فيه من القواعد الأساسية في الاختصاص .

(١٩٥٦/١/١٢ س ٧ ص ٧٤)

١٠ — أن المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ اذ اشترطت في اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى الخاصة بتركة الاجنبى أن يكون هذا الأجنبى « متوطنا بالقطر المصرى » تكون قد اشتملت في الواقع على قواعد من قواعد الاختصاص العام في مصر واستبعدت بهذا الشرط تركة الأجنبى المتوفى في بلاد أجنبية من اختصاص المحاكم المصرية .

(١٩٥٦/١/١٢ س ٧ ص ٧٤)

١١ — المقصود بتعريف الوطن في المادة ١/٤ من القانون المدنى هو الوطن في القانون الداخلى الا انه في تحديد الاختصاص الخارجى يطبق تقاضى الموضوع قانونه الداخلى بشأن الوطن .

(١٩٥٦/١/١٢ س ٧ ص ٧٤)

١٢ — متى كان المدعى عليه مقيما في بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم اقامته فيها الا زمنا يسيرا فانها تكون مختصة بنظر الدعوى طبقا للقانون الدولي الخاص ما دام المدعى عليه لم ينكر انه استلم صحيفة الدعوى وهو في ذلك البلد .

(١٢/١/٥٦ س ٧ ص ٧٤) .

١٣ — انه وان كانت المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ قد تضمنت قاعدة من قواعد الاختصاص الداخلى بتحديد الاختصاص للمحكمة الابتدائية التابع لها مكان افتتاح تركة الأجنبي المتوطن بالقطر المصرى الا أن هذه القاعدة في الوقت ذاته من ضوابط الاختصاص الخارجى في كثير من القوانين الاجنبية كلما كانت التركة أموالا منقولة .

(١٢/١/٥٦ س ٧ ص ٧٤) .

١٤ — متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المدعى عليه متوطن في مصر قبل بدء النزاع مع زوجته بزمان طويل مما رتب عليه أن حكم المحكمة العليا الانجليزية الصادر بالتطليق انها صدر من محكمة غير مختصة فلا تثريب عليها اذ هى لم تتحدث عن أسباب هذا الحكم الاجنبى أو التحقيقات الخاصة به ، واذا كانت المحكمة العليا بلندن غير مختصة بدعوى التطليق وفقا لاحكام القانون المصرى بسبب توطن الزوج في مصر فانه لا يصحح حكمها أن يكون القانون الانجليزى قد خولها الاختصاص بسبب وجود الزوج في انجلترا وقت رفع الدعوى . ويكون الاختصاص بدعوى التطليق وما تفرع عنها للمحاكم المصرية وفقا للمادة ٢٢ من القانون المدنى المصرى .

(١٦/١٢/٥٤ مج ٢٥ ص ١٣٨) .

الاختصاص الولائى

الاختصاص بنظر منازعات قرار الهدم :

١٥ — اذا كان الثابت أن قرار الهدم المطروح هو مما ينطبق عليه نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، وأن اللجنة المشكلة طبقا لتلك المادة قد استبانت بعد اجراء المعاينة خطورة حالة المبنى التى تهدد بالانهيار العاجل وأنها لذلك السبب ايدت قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم الذى سبق للجنة المشكلة وفق المادة الثانية من ذات القانون أن وافقت عليه ، وكان اتباع الاجراءات على هذا النحو طبقا للأوضاع التى رسمها القانون لا يقيم اختصاصا للقضاء العادى وبالتالي للقضاء المستعجل بنظر المنازعات التى تثور في شأن قرار الهدم الذى أصدرته اللجنة المشار إليها .

(١٦/٢/٧١ س ٢٢ ص ١٩٥)

اختصاص لجنة التعويض عن تقييع النباتات أو اعدامها :

١٦ — مؤدى نصوص المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التى تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ، أن المشرع لم يخرج على القواعد العامة إلا بالنسبة للتعويض عن تقييع النباتات أو اعدامها المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون سالف الذكر ، فأوجب فى المادة العاشرة تقديره بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الزراعة ، وأجاز استئناف قرار اللجنة الى المحكمة الجزئية التى تقع النباتات المثقلة أو المعدمة فى دائرة اختصاصها على أن يكون حكمها نهائيا وغير قابل لاي طعن . واذ كانت حالة التعويض عن التلف الحاصل لاشجار من اجراء عملية التدخين مختلفة عن حالة التعويض عن تقييع النباتات أو اعدامها ، ولم يضع المشرع نظاما خاصا بتقدير التعويض عنها ، فانها تظل خاضعة للقواعد العامة التى تجعل الاختصاص بتقدير التعويض فيها معقودا للمحاكم . ولا يغير من هذا النظر ما تقول به الوزارة الطاعنة من أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة أباحت لمالكى النباتات عند علاجها بالمواد الكيماوية ، الشكوى من هذا العلاج للهيئة التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الزراعة ، وأن ذلك القرار قد صدر محددًا لتلك الهيئة ، ونص على أن قرارها يكون نهائيا ، ذلك أن اباحة الشكوى من العلاج ، لا يعنى منع المحاكم من نظر دعاوى التعويض عن الاضرار الناتجة من الخطأ فى ذلك العلاج ، اذ لا منع الا بنص ، وانما يعنى تنظيم اجراءات صرف التعويض اذا رأت الوزارة صرفه وديا دون مقاضاة .

(فى ١٧/٦/٧١ س ٢٢ ص ٧٧٣) .

فى دعاوى مطالبة العاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة بحقوقهم :

١٧ — مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والمادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الذى يحكم واقعة الدعوى وقبل الفائه بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — أن العاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة يعتبرون كما كانوا قبل التأميم فى مركز تعاقدى من مراكز القانون الخاص وعلاقتهم بالشركات التى يعملون بها هى علاقة تعاقدية — لا تنظيمية — تخضع لاحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولاحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءا متما لعتد العمل ، مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر الدعاوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .

(فى ٨/١٢/٧١ س ٢٢ ص ٩٩٦) .

الاختصاص بدعوى مطالبة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بحقوقهم :

١٨ — ان النص بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متمما لعقد العمل » والنص في المادة الثانية على أنه « يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر احكام هذه اللائحة والتعليمات التى تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متمما للعقد المبرم بين الشركة والعامل » يدل على أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هى علاقة تعاقدية تخضع لاحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لاحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءا متمما لعقد العمل، وذلك قبل الغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره فى الجريد الرسمية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة تشكيل لجنة أو أكثر لشئون الافراد فى كل شركة بقرار من مجلس ادارتها تختص بالتعيين ويغيره من الشئون والمشاكل الخاصة بالعاملين بها طبقا للمادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة ، لأن قرارات هذه اللجان انها تصدر فى نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس ادارة الشركة من قبيل القرارات الادارية . ولا وجه للقول بأن منح العاملين مرتبات تزيد على مرتبات وظائفهم يترتب عليه الاخلال بتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول الذى يصدر باعتماده قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة كما يفرض على الجهة الادارية استصدار القرار الخاص بتعيينه فى وظيفة تعادل المرتب الزائد ، لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ الواردة فى الاحكام الانتقالية والختامية بهذه اللائحة تقضى بأن العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه يمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية . اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى موضوع الدعوى على أساس المرتب المستحق للمطعون عليه من عقد العمل المبرم مع الشركة الطاعنة ، فانه لا يكون قد أخطأ فى الاختصاص المتعلق بولاية المحكمة .

(٧٠/٦/٣ س ٢١ ص ١٧٩)

فى الطعن على قرار فصل موظف بالبنك الاهلى :

١٩ — تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ على أن يعتبر البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة وتنقل ملكيته للدولة ، وهذا

الوضع لم يتغير بصدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، ذلك أن المشرع أنشأ بهذا القانون مؤسسة عامة جديدة هي البنك المركزى المصرى وأبقى البنك الاهلى فى الوضع الذى كان عليه بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذى صدر باعتباره مؤسسة عامة — يؤكد هذا النظر أنه صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الاهلى المصرى على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ ونص فى مادته الأولى على أن البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، ولا محل للتحدى بصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تحيل الى قانون العمل فيما لم ينص عليه فيها ، والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — الذى قضى بتطبيق اللائحة سالفه الذكر على العاملين فى المؤسسات العامة — ذلك أنه فى حالة انطباق هذين القرارين على موظفى المؤسسة العامة وما يستتبعه ذلك من سريان بعض أحكام قانون العمل عليهم — لا يعتبر هؤلاء الموظفون فى مركز من مراكز القانون الخاص ، بل تظل علاقتهم بالمؤسسة علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين عموميين وفى مركز من مراكز القانون العام ، غير أن أحكام قانون العمل المطبقة تصبح فى هذه الحالة جزءا من أحكام التنظيمية التى تحكم هذا المركز العام ، وفى ذلك تطبيق لما تقتضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل من أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام قانون العمل كلها أو بعضها على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، على أن يكون ذلك بصفة تدريجية ، مما يفصح عن رغبة المشرع فى تطبيق أحكام قانون العمل على عمال الحكومة فى المستقبل استهدافا للتسوية فى الضمانات بينهم وبين غيرهم من العمال ، ولا وجه أيضا للتحدى بصدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٢١ بتحويل البنك الاهلى المصرى الى شركة مساهمة عربية ، ذلك أن هذا القرار صدر لاحقا لقرار فصل الطاعن فلا أثر له على علاقته بالبنك ، واذا كان البنك الاهلى المصرى يعتبر مؤسسة عامة وقت صدور القرار بفصل الطاعن ، وكان الطاعن يعتبر وقتذاك من الموظفين العموميين بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام ، فان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يكون هو المختص دون غيره بنظر الطعن الذى قدمه الطاعن على القرار الصادر بفصله ، وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

الاختصاص بمنازعات تقدير أجر المرشد :

٢٠ — القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بالغائه أو تأويله أو تعديله هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة، وكانت دعوى الطاعن إنما تدور حول علاقة من علاقات القانون الخاص بينه وبين المطعون عليهم بشأن ما يستحقه من أجر مقابل المساعدة التي يقوم بتقديمها للسفينة فإن القرار الذي أصدره مدير عام مصلحة الموانئ والمناير بتقدير الأجر الذي يستحقه الطاعن عن هذه العلاقة لا يعد قرارا إداريا يباشر به عملا من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه إنشاء مركز قانوني ، وكل ما يهدف إليه المشرع من تخويل مدير عام مصلحة الموانئ إصدار هذا القرار هو مجرد إقامته وسيطا بين المرشد والسفينة لتيسير فض النزاع بينهما في علاقة من علاقات القانون الخاص . ولما كان ذلك فإن قرار مدير عام مصلحة المناير بتقدير أجر الطاعن عن تلك المساعدة التي يقول بها لا يعتبر قرارا إداريا ، وإذ تختص جهة القضاء العادي بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التي يحكمها القانون الخاص مالم يرد نص بانتزاع هذا الاختصاص منها ، وكان الحكم قد اعتبر قرار اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانئ والمناير بتقدير أجر الطاعن — المرشد — عن مساعدة السفينة قرارا إداريا ورتب على ذلك ، القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(٧٠/٦/١٦ س ٢١ ص ١٠٥)

الاختصاص بمنازعات استحقاق العمال لمبالغ البدل :

٢١ — أقيم كل من المطعون عليهم دعواه ضد الطاعن بطلب الزامه بمبلغ معين مقابل بدل التوقيع عنه مع استمرار صرف أجره مضافا إليه هذا البدل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البدل أو عدم استحقاقه له ، وهو على هذا الوضع نزاع فردي قوامه حق ذاتي لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فالدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

(٧٠/١٠/٢٨ س ٢١ ص ١١٠) ، (٦٤/١/١٥ س ١٥ ص ٨٠) .

اختصاص لجنة التعويض عن الاستيلاء على الأدوية :

٢٢ — تطرق لجنة التعويض إلى القول بعدم التزام الطاعن بسداد الفوائد التأخيرية لديونه عن فترة ، وكان هذا منها لا يعدو أن يكون استطرادا وتزييدا تجاوزت به اللجنة حدود اختصاصها الذي رسمته لها المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وهو تقدير التعويض

عما يتم الاستيلاء عليه على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وامكانيات التوزيع وعلى ألا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حددها الأقصى ٦٪ ، فان ما قررتة اللجنة تزييدا في هذا الخصوص لا يكتسب حجية يصح التحدى بها في هذه الدعوى ولا على محكمة الاستئناف ان هى لم تعرض له .

(١٥/١٢/٧١ س ٢١ ص ١٢٣٤)

في دعوى مطالبة بمتأخر أجرة :

٢٣ — لا يجوز وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — الواجبة التطبيق — الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية الا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم ، ومبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، واذ كان يبين من المحكوم المطعون فيه أنه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في دعوى مطالبة بمتأخر أجره ، وكان النزاع يدور فيها بين الطرفين حول تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فيما يتصل بتخفيض القيمة الاجارية الواردة بالعقد ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى تطبيق أحكام هذا القانون وكان هذا القضاء لا يرد على الاختصاص الولاى للمحكمة ولا يتصل به ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز قانونا ، ولا وجه لما يثيره الطاعن في سبب الطعن من أن المحكمة لا اختصاص لها بتقدير القيمة الاجارية للمسكن موضوع النزاع ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض لتقدير هذه القيمة ، وانما أجرى التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على القيمة الاجارية المسماة في العقد ، والتي انتهى الحكم في استخلاص سائغ الى أنها القيمة المتفق عليها بين الطرفين ، واختصاص المحكمة بذلك لم يكن محل جدل ، ولم يعرض له الحكم المطعون فيه ، وبالتالي لم يتصل به قضاؤه .

(٢١/١٢/٧١ س ٢٢ ص ١٠٧٦) .

بالنسبة لقرارات اللجنة العليا للقيد والتأديب بنقابة الصحفيين :

٢٤ — مؤدى نص المادتين ٢٨ و ٧٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ، أن القرارات التى تصدر من اللجنة العليا للقيد والتأديب انما هى قرارات ادارية بصفة نهائية . اذا كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أنه « فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للمرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم ، يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى في الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص

أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها » . فان الاختصاص بالفصل في هذا الطعن انما ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون محكمة النقض . يؤيد ذلك أن المشرع في المادتين ٤٥ و ٥١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه لا يجيز الطعن أمام محكمة النقض الا في صحة انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين وفي تشكيل مجلس النقابة وفي تجاوز المجلس أو الجمعية أغراضهما .
(٧٠/٢/٤ س ٢١ ص ٢٤٢)

الاختصاص بالمنازعات مع وجود شرط التحكيم :

٢٥ — لما كان منع المحاكم من نظر النزاع لا يكون الا اذا كان تنفيذ التحكيم ممكنا ، واذ تدعى الطاعنة بسبب النعى أنه قد استحال عليها عرض النزاع على التحكيم لأن شرط التحكيم الوارد بالمشاركة يوجب اختيار المحكمين من بين رجال التجارة المقيمين في لندن ، وأن ذلك يفيد أن للمحكمين بصفاتهم هذه اعتبارا لدى المحكمين ، ولأن قضاء مجلس اللوردات الانجليزي قد استقر على أن الاحالة العامة بسند الشحن الى مشاركة الاجار ليس من شأنها أن تجعل شرط التحكيم الوارد بالمشاركة مندمجا في سند الشحن ، فانه يترتب على هذا الذي تقول به الطاعنة — ان صح — أن يزول التحكيم ويصبح كأن لم يكن . ويكون للطاعنة — للمطالبة بحقها وحتى لا تحترم من عرض منازعتها على أية جهة — للفصل فيها — أن تلجأ الى المحاكم لعرض النزاع عليها من جديد لأنها هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في جميع المنازعات الا ما استثنى منها بنص خاص .
(٧٠/٤/١٤ س ٢١ ص ٥٩٨)

الاختصاص بدعاوى الجنسية :

٢٦ — جرى قضاء محكمة النقض على أن القضاء هو المختص بالفصل في المنازعات الناشئة عن أحكام قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كان يتضمن بنص المادتين ٢٠ و ٢١ أحكاما مماثلة لنص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وهو وضع لم يتغير بصور هذا القانون الذى جاء خاليا من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه . يؤكد ذلك أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أى منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى دعاوى الجنسية حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية وهو نص مستحدث ، ولا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى وأصبحت بمقتضى أحكامه من

اختصاص مجلس الدولة ، وتظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها .
نهائيا عملا بالمادة الثانية من قانون الاصدار .
(٧٠/٥/٢٠ س ٢١ ص ٨٧٢)

اختصاص المحاكم المختلطة :

٢٧ — لئن كانت المحاكم المختلطة — بعد اتفاق منترو الخاص بالغاء الامتيازات بمصر والموقع عليه في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وطبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بلائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة — هي التي كانت مختصة بالنظر في المنازعات والمسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية للاجانب الذين كانت لهم امتيازات ، في الاحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق فيها طبقا لاحكام المادة ٢٩ هو قانون اجنبي ، الا أنه قد اُجيز بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن اتفاق منترو المشار اليه لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية في مصر ومنها المملكة المتحدة أن تحتفظ بها فتتولى القضاء في مواد الاحوال الشخصية في كل الاحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة وذلك خلال فترة الانتقال المتوّه عنها بالاتفاق سالف الذكر والتي تنتهى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .
(٦٩/١١/١١ س ٢٠ ص ١١٨٠)

اختصاص المحاكم القنصلية :

٢٨ — تقضى المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٧ بأن الاحوال الشخصية تشمل المواد البينة في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة ، وأن القانون الواجب التطبيق يتعين تبعا للقواعد المقررة في المادتين ٢٩ و٣٠ من اللائحة المذكورة ، واذ تنص المادة ٢٨ سالف الذكر على أنه مما تشمله الاحوال الشخصية المسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة الى ما بعد الموت ، كما تقضى المادة ٢٩ من اللائحة المذكورة بأنه يرجع في المواريث والوصايا الى قانون بلد المتوفى أو الموصى ، فان مقتضى ذلك أن يعد الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية — خلال فترة الانتقال السابقة على الغاء الامتيازات الأجنبية — بتعيين مدير لتركه قد صدر من جهة ذات اختصاص باصداره .
(٦٩/١١/١١ س ٢٠ ص ١١٨٠)

الاختصاص بالتعويض عن الاستيلاء عند التبعة :

٢٩ — مفاد نصوص المواد ١/٩ و ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن التبعة العامة والمادة الاولى من القرار بقانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الاثمان والتعويضات المشار اليها بالمادة ١١ من المرسوم

بقانون السالف الذكر أنه ينبغي الرجوع الى أحكام الرسوم بقانون التعبئة لتحقيق ما رآه الشارع تنفيذا لاعلان التعبئة والاعتبارات المتعلقة بالمصالح العامة من اباحة الاستيلاء على أشياء كثيرة قد تستلزمها حالة الحرب القائمة وجواز أن يصدر وزير الحربية والبحرية القرارات في هذا الخصوص ومن اشتراط تعويض أصحاب الشأن عن هذه الاشياء وبيان الطريق الذي يتم به تقدير التعويض وهو ما تختص به اللجان المشار اليها بالمادة ٤٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على أن تظل القرارات التي تصدر بتقدير التعويض فيما يتعلق بمواعيد الطعن فيها واجراءاته محتفظة بأحكام المادة ١٢ من الرسوم بقانون التعبئة ، مما مفاده حصول الطعن في قرار لجنة التقدير بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة واتباع اجراءات خاصة للفصل في المعارضة ، واعتبار الحكم الذي يصدر فيها مما لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

(١٢٠٠ ص ٢٠ س ٦٩/١١/١١)

الاختصاص بدعوى الجمارك بالرجوع بقيمة الأشياء المهربة :

٣. — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى محدد بما نص عليه القانون ، واذ نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن طلبات التعريض التي يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عن القرارات الادارية هي تلك التي ترفع بصفة أصلية أو تبعية عن هذه القرارات التي تسبب أضرارا للغير متى كانت معيبة بعيب من العيوب المنصوص عليها في المادة الثانية وهي عيب الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة . فاذا كانت الدعوى قد رفعت من الطاعنين على المطعون عليه تنفيذا لقرار المصادرة الصادر من اللجنة الجمركية للرجوع عليه بقيمة البضائع المهربة المحكوم بمصادرتها لتعذر تسليمها بسبب عدم وجودها ولم ينع المطعون عليه القرار المذكور عيبا من العيوب المنصوص عليها في المادة الثانية سالفه البيان ، وكان ما تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من قبيل التعويضات المدنية التي يجوز الادعاء المدني بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادى فان مؤدى ذلك هو اختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى .

(٦٠٧ ص ٢٠ س ٦٩/٤/١٥)

الاختصاص بنظر النزاع في شأن الاشتراط لمصلحة الغير في عقد امتياز :

٣١ — تعهد الملتزم في عقد امتياز المرافق العامة باستخدام عمال الملتزم السابق بذات الشروط والأجور على أن يعتبر تعيينهم جديدا ، هذا

المتعهد وان ورد في عقد الالتزام الا انه ليس من الشروط التى وضعت لاداء خدمة عامة للجمهور بل هو تعاقد بين جهة الادارة وباسمها وبين المتلزم الجديد لصالح العمال المذكورين ولجهة الادارة في هذا الاشتراط مصلحة أدبية هى استمرار هؤلاء العمال في عملهم واستقرار حقوقهم مع حرص جهة الادارة على عدم نفشى البطالة . واذ كان المستفيد في الاشتراط لصالح الغير يستفيد حقا شخصا مباشرا بمقتضى العقد يستطيع أن يطالب المتعهد بوفائه وكانت هذه العلاقة العقدية من علاقات القانون الخاص لقيامها بين المستفيد والمتعهد فان مؤدى ذلك أن جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر النزاع بينهما .

(٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٥٢٩)

الاختصاص بشأن الحجز الادارية :

٣٢ — لا تعد الحجز الادارية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من قبيل الأوامر الادارية التى لا يجوز للمحاكم الغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها بل هى وليدة نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة أو بعض الهيئات بمقتضى تشريع خاص بوصفها دائنة ، تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية أو الضرائب أو الرسوم أو الديون، وتختص المحاكم على هذا الأساس بنظر المنازعات المتعلقة باجراءات هذه الحجز أو الغائها أو عدم الاعتراد بها أو وقف اجراءات البيع الناشئة عنها أسوة بالمنازعات المتعلقة بالحجز القضائية .

(٦٩/١٢/١٦ س ٢٠ ص ١٢٨٠) ، (٥٨/١٢/١١ س ٩ ص ٧٤١) .

(٥٨/٦/١٩ س ٩ ص ٥٧٩) ، (٢٢/٣/٥١ مج ٢٠ ص ١٣٥) ،

(٣٦/٥/١٤ مج ٢٥ ص ١٣٥) .

اختصاص اللجنة الجمركية بأحوال التهريب الجمركى :

٣٣ — مؤدى نص المادتين ١ و ٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ أن الشارع قد أضاف الى أحوال التهريب التى تختص بنظرها اللجنة الجمركية بموجب المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية حالتين جديدتين هما تصدير حاصلات وبضائع معينة من القطر المصرى ومحاولة اخراجها بغير ترخيص من وزير المالية وسأوى فى ذلك بين التصدير التام الذى تخرج به البضائع فعلا من القطر المصرى بدون ترخيص وبين الشروع فى تصدير البضائع المهربة التى يفشل المصدر فى اخراجها من البلاد فتضبط عند محاولة اخراجها . ومن ثم تكون ولاية اللجنة الجمركية قد امتدت بحكم المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر الى حالة تصدير الحاصلات والبضائع من القطر المصرى بالمخالفة لهذا المرسوم بقانون وهى حالة تتم بالتصدير الفعلى وقد يتصور معها ضبط البضاعة أو مطاردتها خارج حدود

دائرة المراقبة الجمركية أى داخل حدود بلاد أخرى مجاورة وتتميز هذه الحالة عن محاولة اخراج البضائع التى نص عليها المرسوم بقانون فى نفس الوقت والتى يصدق عليها وحدها حكم « الضبط » الذى أشارت اليه المادة الثالثة سالفه الذكر ، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم اختصاص اللجنة الجمركية ينظر تهمة تصدير البضائع بدون ترخيص من وزير المالية على أن هذه البضائع لم تضبط ، وكانت هذه الحالة من الحالات التى تختص بها اللجنة الجمركية دون ضرورة لضبط البضائع ضبطا ماديا طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٩ فان الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون .

(٦٧/٥/١١ س ١٨ ص ٩٦٦)

الاختصاص بالتحكيم فى منازعات القطاع العام :

٣٤ — اذ كانت الدعوى وهى تتضمن منازعة بين شركة من شركات القطاع العام وبين هيئة عامة أصبحت طبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون المذكور دون غيرها ويتعين لذلك عملا بالمادة ٦ من مواد اصداره احالة الدعوى الى هذه الهيئات .

(٦٩/٤/١٠ س ٢٠ ص ٥٨٨)

٣٥ — المنازعات التى قصد المشرع اخضاعها لنظام التحكيم الاجبارى الذى استحدثه القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ انما هى المنازعات الموضوعية التى تنشأ بين شركات القطاع العام أو بين احدها وبين جهة حكومية أو هيئة أو مؤسسة عامة بشأن تقرير حق أو نفيه وذلك اعتبارا بأن هذه الأنزعة — على ما جاء بالمذكرة الايضاحية — لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن فى مجال القطاع الخاص بل تنتهى جميعا فى نتيجتها الى جهة واحدة هى الدولة .

(٦٧/١٢/٢٨ س ١٨ ص ١٩٠١)

اختصاص اللجنة العليا للتعليم الخاص :

٣٦ — لما كان محل القرار الادارى هو المركز القانونى الذى تتجه ارادة مصدر القرار الى احدثه وذلك بانشاء حالة قانونية أو تعديلها أو الغائها . فان قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص لا يعتبر قرارا اداريا الا بالنسبة لعدم تجديد الاستيلاء على المدرسة ، أما أمرها بتسليم المدرسة الى المالك الظاهر لأنه — على ما قالت اللجنة فى أسباب قرارها — يوجد نزاع على ملكيتها مطروح أمره على القضاء فانه لا يعدو أن يكون عملا ماديا قصدت به الى مواجهة الحالة الناجمة عن رفع يد مديرية التعليم عن ادارة المدرسة ، ومن ثم فان تعيين حارسة على المدرسة لا يمس القرار الادارى المذكور وتختص به المحاكم العادية .

(٧٠/٣/٣١ س ٢١ ص ١٣٤٤)

الاختصاص بالنزاعات الناشئة عن مكافآت مستحقة للموظفين :

٣٧ — اذ نصت المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أنه « تختص محكمة القضاء الإداري دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية ويكون لها فيها ولاية القضاء كاملة : (٢) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أن المنازعات الناشئة عن كافة المكافآت المستحقة للأشخاص بوصفهم عاملين بالدولة يكون الفصل فيها من اختصاص جهة القضاء الإداري دون غيره إلا ما استثنى منهم بقانون خاص . . ومتى كان لفظ المكافآت قد جاء عاما مطلقا بحيث يشمل المكافآت المقررة بأحكام قانون المعاشات والمكافآت الأخرى التي يستحقها الموظف عن أعمال اضافية قام بها فوق عمله العادي بناء على تكليف من الجهة الحكومية التابع لها أو إحدى الجهات الحكومية الأخرى فان تخصيصه بالمكافأة التي يستحقها العامل عما أداه في نطاق عمله الأصلي يكون تقييدا المطلق النص بغير مقيد وتخصيصا لعمومه بغير مخصص . . فاذا كان الثابت أن المنازعة في الدعوى تدور حول استحقاق المطعون ضده للمكافأة التي يطالب بها عن عمل ندب للقيام به من جهة حكومية فوق أعمال وظيفته وبوصفه موظفا عموميا بالدولة فان القضاء الإداري يكون هو المختص وحده بنظر هذه المنازعة تطبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الذي يحكم واقعة النزاع .

(٦٧/٦/٨ س ١٨ ص ١٢٢٦)

الاختصاص بنظر التظلم من قرار لجنة التقدير المشكلة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩) :

٣٨ — اذا كان القرار المتظلم منه قد صدر من لجنة التقدير المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فان المحكمة الابتدائية تختص بنظر التظلم ويكون حكمها في ذلك نهائيا طبقا للمادة الثالثة من القانون المذكور . اذ أن مقتضى الاحالة — الواردة في تلك المادة — الى الاجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يكون حكم المحكمة الابتدائية في التظلم من قرار لجنة التقدير نهائيا عملا ينص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون المذكور .

(٦٧/٥/٢٥ س ١٨ ص ١١٢١)

الاختصاص بطلب التعويض عن اصابة عمل للموظف :

٣٩ — النص في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في « المنازعات الخاصة

بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم «
وفي المادة التاسعة منه على أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى
دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة
السابقة - بما فيها الفقرة الثانية - إذا رفعت اليه بصفة أصلية
أو تبعية » من مقتضاه أن اختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض مقصور
على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت .
وإذ كان الثابت في الدعوى اشتغالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن إصابة
أثناء العمل ومصروفات علاج وهو ما يخرج بطبيعته ولفظة عن نطاق
القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت يكون الاختصاص بنظرها
للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة .

(٦٧/١/١٥ س ١٨ ص ١٦٨٤) .

في دعاوى التعويض عن أعمال الإدارة المادية :

٤٠ - ان قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٠
لسنة ١٩٥٩ لم ينزع من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسؤولية المرفوعة
على الحكومة التي كانت تختص بنظرها سوى ما كان من هذه الدعاوى
متعلقا بطلب تعويض عن القرارات الإدارية المعيبة أما ما عدا ذلك من دعاوى
التعويض عن أعمال الإدارة المادية فما زال للمحاكم اختصاصها المطلق
به . فإذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب تعويض عن ضرر بسبب خطأ مدعى
وقوعه من جانب وزارة الأشغال يتمثل في إهمالها في تطهير مصرف عمومي
إهمالا ينتج عنه ارتفاع منسوب المياه في المصرف وطفغيانها على أرض المدعى
مما ألحق الضرر بهم فإن دعوى المسؤولية تقوم في هذه الحالة على العمل
المادى ومن ثم تختص المحاكم بنظرها .

(٦٦/٣/١٧ س ١٧ ص ٦١٢)

الاختصاص بمنازعات الرسوم والتعويضات الجمركية :

٤١ - مؤدى نص المادتين ١٤ و ١٥ من لائحة المخازن الجمركية -
الصادرة في ٨ / ١٠ / ١٨٨٥ تنفيذا للأمر العالى المؤرخ ٤ / ١٠ / ١٨٨٥ -
أن التغيير والتبديل والفقد والنقض في البضائع (الخاضعة لنظام الترانسيت)
المودعة بالمخازن الجمركية والمثبتة في دفاترها يترتب عليه الزام صاحب
المخزن بالرسوم الجمركية الخاصة بالبضائع الواردة بالإضافة الى الزامه
بجزاء مالى ، وبالمثل إذا كانت البضاعة التي توجد في المخازن غير مقيدة
في دفاترها أو كان قد جرى ادخالها بدون إذن الجمرک فيفرض جزاء مالى
هو أضعاف الرسم والمصادرة . ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى
على أن يعتبر تهريباً جمركياً ادخال البضائع من أى نوع الى البلاد بطرق
غير مشروعة بدون أداء الرسوم المستحقة عليها كلها أو بعضها ، وأنه

يعتبر في حكم التهريب اخفاء البضائع أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الرسوم الجمركية ، وكانت المادة الرابعة عشر سالفه البيان قد نرضت على أصحاب المخازن عن البضائع المغيرة أو المبدلة أو الفاقدة أو الناقصة والمثبتة في دفاتر هذه المخازن رسوم الوارد الجمركية ، فان مؤدى ذلك أن المشرع اعتبر أن هذه البضائع قد دخلت البلاد دون أن تؤدي عنها الرسوم الجمركية مما يعد تهريباً جمركياً . ولا محل للاحتجاج باختلاف العبارة في نص المادتين ١٤ و ١٥ المشار إليهما ، إذ افترض المشرع حصول التهريب الجمركي في الحالة الواردة بالمادة الرابعة عشر بقرينة وجود التغيير أو التبديل أو النقص في البضائع المثبتة بدفتر المخزن الجمركي، وافترض المشرع حصول التهريب في الحالة الواردة بالمادة الخامسة عشر بعدم اثبات البضائع في الدفاتر أو دخولها بالمخازن بغير إذن .

واذ جرى قضاء محكمة النقض — بعد أن ألغيت أحكام التهريب الواردة في الباب السابع من اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي في ١٨٨٤/٤/٢ والقوانين المعدلة لها بمقتضى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ على أن الرسوم والتعويضات الجمركية مما يجوز الادعاء بالحقوق المدنية بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادي ، فان لازم ذلك أنه يجوز دفع المطالبة بها أمام هذا القضاء فيما لو طلبتها مصلحة الجمارك ويكون من اختصاص جهة القضاء العادي نظر الدعوى التي يقيمها صاحب المخزن الجمركي بالمعارضة في قرار مدير الجمرک بالزامه بمبلغ يمثل الرسوم والفوائد الجمركية والغرامة عن البضائع الفاقدة من مخزنه والواردة برسم الترانسيت .

(١٧٥٠ ص ١٧ س ٦٦/١١/٢٩)

الاختصاص بالمتازعة في انعاب طبيب :

٤٢ — مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٨ أن النزاع الذى يقوم بين المريض أو ولى أمره وبين الطبيب بشأن تقدير الأتعاب عند عدم الاتفاق عنها إنما هو الذى يتحتم عرضه على مجلس نقابة الأطباء قبل اللجوء الى القضاء فاذا خرج النزاع عن هذه الدائرة كان لای المتنازعين اللجوء الى القضاء .

(١٩/١/٥٦ س ٧ ص ١٠٦) .

الاختصاص في النزاع حول ملكية العلامة التجارية :

٤٣ — ما تختص به ادارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة في تسجيل العلاقة التجارية هو بحث ما اذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب

جدية أم لا . أما النزاع الذى يدور حول ملكية العلاقة فتخص به المحاكم دون حاجة الى انتظار قرار ادارة التسجيل فى المعارضة بالقبول أو بالرفض .
(٦٤/٤/٩٠ س ١٥ ص ٥٣٥) ، (٥٦/٣/١٥٠ س ٧ ص ٣٤١) .

المنازعات المتعلقة بملكية المال العام :

٤٤ — الميادين العامة تعتبر طبقا لنص المادة ٧٨ من القانون المدنى من املاك الدولة العامة ، وتصرف الادارة فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون الا على سبيل الترخيص وهو مؤقت يبيح للسلطة المرخصة دوايا ولدواعى المصلحة العامة الحق فى الغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله وكل أولئك من الأعمال الادارية التى يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم فى شأنها ، ولا تخضع للقانون الخاص .

(٧١/٤/٨٠ س ٢٢ ص ٤٧٣) .

٤٥ — المحاكم هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تثور بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للمرافق العامة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية أخرى لهم عليها .
(٦٧/١٢/٢٨٠ س ١٨ ص ١٩٢٥)

٤٦ — لا شبهة فى اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة بعد أن ألغى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، النص الذى كان واردا فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذى كان يحظر على المحاكم الحكم فى الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة .
(٦٣/٣/١٤٠ س ١٤ ص ٣٠٣) .

٤٧ — مناط خروج الدعوى عن ولاية المحاكم وفقا لنص الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيبها هو أن تكون صفة الملك العام خالية من النزاع فإذا قام النزاع الجدى على هذه الصفة كانت المحاكم المختصة بنظرها .
(١٩٥١/٣/٢٩٠ مج ٢٥ ص ١٣٣)

اختصاص المحاكم الأهلية بالنسبة لدعاوى الأجانب :

٤٨ — يبين من مناقشات ممثلى الدول فى مؤتمر مونترو ومن الوثائق والبيانات الرسمية التى قدمت بها الحكومة المصرية مشروع اتفاق مونترو ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة الى البرلمان والمناقشات التى دارت بشأنها فى مجلسيه أنه خلال فترة الانتقال المحددة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تعتبر المحاكم المختلطة محاكم استثنائية ولا يتعلق اختصاصها بالنظام العام ، وأنه قد أبيع للأجانب عملا بالمادة ٢٦ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ التنازل

عن اختصاص هذه المحاكم وقبول الخضوع للقضاء الأهلئ بالنسبة الى جميع السكان مصريين وأجانب على حد سواء ، ومن ثم فانه بقيام موجب اختصاص المحاكم الأهلية بقبول الأجنبي الخضوع لها يثبت اختصاصها بالنسبة اليه ويعتبر هذا الاختصاص من قواعد الاختصاص المتعلقة بالوظيفة، فتتأخر عن الأجنبي ولاية القضاء المختلط فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهلى ومتى انعقدت الولاية للمحاكم الأهلية بقبول الأجنبي الخضوع لها فانه لا يؤثر فى انعقادها عدول الأجنبي عن هذا القبول .

(١٧/٦/٦٤ س ١٥ ص ٨٣٦)

الاختصاص بنظر طلبات التعويض فى مواد القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الرئ والصرف :

٤٩ — جعلت المادة ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرئ والصرف ، الاختصاص بطلب التعويض فى الأحوال الخاصة التى نص على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من الأضرار بسبب تنفيذ بعض أحكامه الى لجنة إدارية . ومفاد ذلك أن اختصاص اللجنة الإدارية بمقتور على نظر طلبات التعويض فى الحالات المحددة بالقانون المذكور ، أما طلبات التعويض فى غير هذه الأحوال فان الاختصاص بنظرها يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر جميع الأنزعة الا ما استثنئ منها بنص . فاذا كان الطاعن قد طلب التعويض عن الأضرار التى لحقت بأرضه نتيجة لما يدعيه من أن الحكومة لم تراعى الأصول الفنية فى إنشاء المصرف ولم تتعهده بالصيانة والتطهير وكان التعويض لذلك السبب مما لم يرد عليه نص فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فان اللجنة الإدارية سألقة الذكر لا تكون مختصة بنظره .

(٣١/١/٦٣ س ١٤ ص ٢٠٣) .

٥٠ — هناك هئتان مختمتان بالفصل فى دعاوى وضع اليد المتعلقة بالترع والمصارف أما دعاوى الملك فان المحاكم وحدها هى صاحبة الحق فى الفصل فيها ، واذا فقتضاء المحكمة باختصاصها بدعوى منع التعرض فى مسقى لا مخالفة فيه للقانون ، واذا كان الحكم الذى تصدره المحكمة بمرور المسقى يقتضى تنفيذه وضع اليد على المصرف الامر الذى لا يكون الترخيص به الا من وزارة الأشغال فان ذلك لا تأثير له فى الاختصاص .

(١١/١/١٩٤١ مج ٢٥ ص ١٥٣)

الاختصاص بالمعارضة فى تقدير لجان التعويض المشكلة طبقا للمرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :

٥١ — مفاد نصوص المواد ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح فى ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على بعض المواد لدى من توجد عنده واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا

الاستيلاء وحدد الطريقة التى يتم بها تقدير التعويض والجهة التى تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التى يصدر وزير التموين قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التى بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن فى هذا التقدير اذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع اجراءات خاصة للفصل فى هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون انتهائيا وغير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير وهى قرارات ادارية يعتبر استثناء من الاصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الادارية فانه يجب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

(١٢/١/٦٦ س ١٧ ص ١١٥)

٥٢ — تخويل لجان التقدير دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء — وفقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير هذه اللجان فى اصدار قرارها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر تأخير اللجنة بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الاحوال خطأ يستوجب مسؤولية الادارة عن الضرر المتسبب عنه .

(١٢/١/٦٦ س ١٧ ص ١١٥)

اختصاص مجلس نقابة المحامين :

٥٣ — ناطت المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم بمجلس نقابة المحامين تقدير اتعاب المحامى اذا اختلف عليها مع الموكل ولم يكن بينهما اتفاق مكتوب بشأنها . وقد جاء نص هذه المادة عاما لا يفرق بين محام مشغول وآخر غير مشغول بل انها جعلت المناط فى قبول الطلب أن يكون متعلقا باتعاب محام عن عمل من أعمال المحاماه ، وعلى ذلك يكون شرط الاشتغال بالمحاماه منوطا بوقت أداء العمل الذى يطلب تقدير الاتعاب عنه لا بوقت طلب التقدير .

(٢٠/١/٦٩ س ٢٠ ص ٢١٠)

٥٤ — اذا كان الثابت أن الحكم لم يفصل بقضاء ما في موضوع المطالبة بأتعاب المحامي باعتبارها غير مقدرة لما رآه من أن الاختصاص بنظر هذا الموضوع معقود لمجلس النقابة وحده وأنه ليس للمحامي أن يلجأ الى المحاكم الا في حالة وجود اتفاق كتابي على تقدير الاتعاب — وهو ما ليس متوافرا — فان قضاءه برفض الدعوى لا ينصرف الا الى طلب تقدير الاتعاب باعتبارها مقدرة باتفاق أو بسند مكتوب أما عن طلبها باعتبارها غير مقدرة بهذه الوسيلة فلا يتناوله الرفض الوارد في المنطوق وانما تضمنت أسباب الحكم قضاء ضمنيا يقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب ومثل هذا القضاء لا يمنع مجلس النقابة المختص بنظر ذلك الطلب ، من نظره .
(٦٩/١/٣٠ س ٢٠ ص ٢١٠)

٥٥ — للمحامي أو الموكل — طبقا للمواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — طريقان لطلب تقدير الاتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها هما اللجوء الى القضاء أو مجلس نقابة المحامين .
واذا لجأ المطعون عليه — محام — الى مجلس نقابة المحامين وطلب الحكم بتقدير أتعابه عن أعمال قضائية قام بها لصالح الطاعن وقضى هذا المجلس بعدم اختصاصه بنظر هذا الطلب لانه لم يكن محاميا وقت الفصل فيه ، وكان المطعون عليه قد لجأ بعد ذلك الى القضاء بطلب تقدير أتعابه وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وقضى للمطعون عليه بالاتعاب استنادا الى أنه كان محاميا وقت قيامه بالأعمال القضائية سائلة الذكر ، فان الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
(٦٩/٤/١٥ س ٢٠ ص ٦١١)

٥٦ — فصل المحكمة في التظلم من قرار مجلس النقابة بتقدير أتعاب المحامي لا يعتبر منها — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — فصلا في تقدير الاتعاب ابتداء بل باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة في حدود اختصاصه القضائي .
(٦٨/١/٩ س ١٩ ص ٥)

٥٧ — تنفيد نصوص المواد ٦/٨٠ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية — والمطبق على واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن المشرع جعل لمجلس نقابة المحامين ولاية الفصل في تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وتقدير مجلس النقابة للأتعاب في هذه الحالة يعتبر فصلا في خصومة بدليل أن الالتجاء اليه لا يكون الا عند الخلاف على الاتعاب في حالة عدم وجود اتفاق كتابي في شأنها وبدليل اباحة الالتجاء الى مجلس النقابة

من كل من المحامى والموكل على السواء . هذا الى انه مما يؤكد أن لمجلس النقابة اختصاصا قضائيا في مثل هذه الحالة ما أوجبه القانون من لزوم اخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة بمقتضى خطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته ، مما مفاده أن تقديم الطلب الى المجلس تنعقد به الخصومة . كما أفاد المشرع بما رسمه من طريق للتظلم في أمر تقدير الاتعاب وبيان طرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم أنه اعتبر فصل مجلس النقابة في تقدير الاتعاب فصلا في خصومة بين الطرفين اذا كان المشرع قد أجاز الالتجاء الى المحاكم أو الى مجلس النقابة لتقدير اتعاب المحاماة في حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها ، وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تجيز للمحامى بمقتضى أمر التقدير الصادر لصالحه أن يحصل على اختصاص بعقارات من صدر ضده الامر ، فقد دل المشرع بذلك جميعه على أن أمر التقدير هو بمثابة حكم صادر في خصومة بين الطرفين .

(٦٨/١/٩ س ١٩ ص ٥)

٥٨ — مؤدى نصوص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع قد ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير اتعاب المحامى عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها وذلك بناء على طلب المحامى أو الموكل ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع قد رسم للمحامى والموكل طريقين لطلب تقدير الاتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابى عليها — هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة ، فاذا اختار احدهما طريقا من هذين ابتداء فلا يحق له العودة الى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة ، وبذلك يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الاتعاب ، ومن ثم فان المحكمة الابتدائية حين تنظر التظلم من أمر التقدير الصادر من النقابة انما تنظره لا باعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وانما باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة .

(٦٥/٣/١٨ س ١٦ ص ٣٥٦)

الاختصاص الولائى في القرارات الادارية وأعمال السيادة :

٥٩ — نص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس الذى أنشأ هذه الهيئة على اعتبارها هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وعلى أنها تختص دون غيرها باصدار وتنفيذ اللوائح التى يقتضيها حسن سير المرفق وعلى أن يكون لها في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الاراضى والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة . واذ كان القرار بنزع ملكية العقار للمنفعة العامة يتضمن في ذاته تخصيص هذا العقار لتلك المنفعة فان المشرع بتحويله هيئة قناة السويس سلطة نزع

ملكية العقارات للمنفعة العامة يكون بذلك قد حولها تخصيص أى عقار من عقاراتها لخدمة مرفق قناة السويس وهو نوع من المنفعة العامة لان من يملك نزع عقار مملوك للغير لمنفعة عامة يملك من باب أولى تخصيص عقار مملوك له لهذا الغرض .

(٦٨/٢/٨ س ١٩ ص ٢٣٠)

٦٠ — المحاكم هى المختصة بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر عن السلطات العامة وما اذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه . ومحكمة الموضوع تخضع فى تكييفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض .

(٦٨/٣/٥ س ١٩ ص ٥٠١) ، (٢٣/١١/٤٤ مج ٢٥ ص ١٢٣)

٦١ — يشترط حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون هذه الاضرار قد وقعت نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية وسيرها .

(٦٨/٣/٥ س ١٩ ص ٥٠١)

٦٢ — التعرض المستند الى أمر ادارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الامر ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولا يكون للحائز فى هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى اللجوء الى القضاء الادارى لوقف تنفيذ الامر الادارى أو الغائه .

(٦٨/٣/٧ س ١٩ ص ٥٣٨) (٦٦/١٢/١ س ١٧ ص ١٧٦٣)

٦٣ — اذا كان ما يخرج عن ولاية المحاكم هو تأويل الامر الادارى أو وقف تنفيذه فان للمحاكم العادية — بل عليها — أن تتحقق من وجود الامر الادارى أو عدم وجوده — اذ ثار النزاع بين الخصوم فى هذا الشأن — وأن تعمل آثاره متى ثبت لها قيامه . . . فاذا كان النزاع فى الدعوى قد انحصر فيها اذا كان انتفاع الشركة المطعون ضدها بالمنشآت التى أقامتها على جسر النيل والمستحق عنه المبلغ المطالب برده فى الدعوى مستندا الى التراخيص الممنوحة لها من وزارة الاشغال فيعتبر مقابل الانتفاع رسما يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند الى هذه التراخيص باعتبار انها قد انتهت فيعتبر وضع يد الشركة بطريق الغصب ويكون مقابل الانتفاع ريعا مستحقا فى ذمة حائز سىء النية لا يسقط الا بانقضاء خمس عشرة سنة . . فان النزاع على هذه الصورة مما يدخل فى اختصاص المحاكم العادية اذ أن هذه التراخيص وان كانت أوامر ادارية الا أنه اذ كان الفصل فى هذا النزاع لم يقتض من محكمة الموضوع تأويل التراخيص — لعدم اختلاف الخصوم

على تفسيرها — أو وقف تنفيذها بل اقتصر البحث على تعرف ما اذا كانت هذه التراخيص قائمة أو غير قائمة وتطبيقها وفقا لظاهر نصوصها وهو ما تملكه المحاكم العادية .

(٦٧/١٢/٢٨ س ١٨ ص ١٩٠١)

٦٤ — لما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ والذي قضى بأيلولة مرفق سكك حديد الدلتا وجميع مهماته الى الحكومة بلا مقابل وبلا اعباء مالية لا يخول رئيس لجنة الادارة الحكومية التى عهد اليها بادارة هذا المرفق سلطة اصدار قرارات الاستيلاء على الاموال التى يقوم النزاع بشأن تبعيتها للمرفق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للغير عليها فان الامر بالاستيلاء الصادر من رئيس لجنة الادارة الحكومية لسكك حديد الدلتا يكون مشوبا باغتصاب السلطة مما يجرده عن صفته الادارية ويستقط عنه الحصانة المقررة للأعمال الادارية ويخضعه بالتالى لاختصاص المحاكم القضائية ومن ثم يعتبر هذا الاستيلاء اعتداء ماديا تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه .

(٦٧/١٢/٢٨ س ١٨ ص ١٩٢٥)

٦٥ — منازعة الخصم فى الخضوع للقانون الذى فرض الحراسة على الرعايا البريطانيين والفرنسيين أمر يخرج بحثه عن ولاية المحاكم لما يتضمنه هذا النزاع من طلب الغاء الأمر الادارى الصادر بفرض الحراسة على هذا الخصم ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو أهمل هذا الدفاع .

(٦٧/٦/٢٢ س ١٨ ص ١٣٤٨)

٦٦ — الاصل ان تصرفات السلطة الادارية فى الاملاك العامة لانتفاع الافراد لا تكون الا بترخيص . والترخيص بطبيعته معين الاجل غير ملزم للسلطة المرخصة التى لها دائما لدواعى المصلحة العامة الحق فى الغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله واعطاء الترخيص ورفضه والغائه والرجوع فيه كل أولئك أعمال ادارية يحكمها القانون العام ، واذا كان أداء المطعون ضده — لمصلحة السكك الحديدية — مقابلا لانتفاعه بالكشك الذى رخصت له باقامته لا ينفى أن شغله له كان بموجب ترخيص وليس من شأنه أن ينزل العلاقة بين الطرفين منزلة التعاقد فان تصرف مصلحة السكك الحديدية بازالة هذا الكشك يتمحض أمرا اداريا يحظر على المحاكم أن تؤوله أو توقف تنفيذه عملا بنص المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ومن ثم فانه يتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن تقبل الدفع بعدم اختصاصها .

(٦٦/٦/٩١ س ١٧ ص ١٣٤٦) ، (٥٦/٦/١ س ٧ ص ٧٣٠)

(٧١/٤/٨ س ٢٢ ص ٤٧٣) ، (٤٤/١١/٢٣ مج ٢٥ ص ١٣٥)

٦٧ — متى كان الكتاب الدورى الذى وجهه مدير مصلحة خفر السواحل انه مرعوسيه ، لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة الى اقسام المصلحة بما يجب عليها اتباعه فى حالة وقوع تعد على املاكها من ابلاغ السلطات الادارية المختصة للعمل على ازالة هذا التعدى فان الكتاب بهذه المشابة لا يتمخض عن قرار ادارى فردى يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية . وينبنى على ذلك أن ما يقع من رجال المصلحة فى سبيل ازالة التعدى لا يكون مستندا الى قرار ادارى . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذه التعليمات قرارا اداريا ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية (بما فيها القضاء المستعجل) بنظر دعوى اثبات الحالة المترتبة على ازالة التعدى ، فانه يكون قد خالف القانون فى مسألة اختصاص متعلق بالولاية .

(٦٣/٣/١٤ س ١٤ ص ٣٠٣)

٦٨ — العبرة فى اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الادارة المخالفة للقوانين واللوائح وفقا لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء هى بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقيق وقوعها اذ أن وقوع المخالفة فعلا انما هو شرط للمسئولية لا للاختصاص . واذا كان طلب الشركة الطاعنة الحكم لها بمبلغ معين بصفة تعويض لها عما لحقها من ضرر بسبب حرمانها من الاعانة بقرار ادارى مدعى بمخالفته للقوانين واللوائح — هذا الطلب لا يهدف الى وقف أو تأويل القرار الادارى الصادر برفض صرف الاعانة اليها ، كما أن الفصل فى موضوع ذلك الطلب لا يقتضى التعرض لهذا القرار بتعطيل أو تأويل اذ يقتصر الامر على تحرى ما اذا كان القرار المذكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح أو بالموافقة لها وما اذا كان فى حالة تحقق المخالفة قد أضر بالمدعية . فان الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى اليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعنة بوصفها دعوى بطلب تعويض عن اجراء ادارى مدعى بوقوعه مخالفسا للقوانين واللوائح قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(٦٣/١٢/٢٦ س ١٤ ص ١٢٢٢)

٦٩ — الاصل هو أن المحاكم المدنية تختص بالنظر فى الدعاوى التى ترفع على الحكومة بالمطالبة بتعويض عن الضرر المترتب على مخالفة القانون .

(٥٧/٥/٣٠ س ٨ ص ٥٥٤)

٧٠ — انه ولئن كان لجهة الادارة حرية ادارة المرافق العامة وحق تنظيمها والاشراف عليها الا أن ذلك لا يمنح القضاء من حق التدخل لتقرير مسئولية الادارة عن الضرر الذى يصيب الغير متى كان ذلك راجعا الى اهمالها أو تقصيرها فى تنظيم شئون المرفق العام أو الاشراف عليه .

(٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٣١٠)

٧١ — ان مجلس الوزراء باعتباره السلطة الادارية العليا التى تحمل مسئولية ادارة المرافق العامة ورعاية مصالح الدولة هو صاحب الحق الاصيل فى فصل الموظفين من وظائفهم تحقيقا للمصالح العام وما يقتضيه حسن سير الجهاز الحكومى ما لم يكن هناك نص خاص يحد من هذا الحق وهو حق مستقل عن فصل الموظفين الذى تتولاه الهيئات التأديبية . ولا يحول دون مباشرته لهذا الحق أن يكون الموظف قدم فعلا الى مجلس التأديب واذن فمتى كان الحكم قد قضى بتعويض موظف صدر قرار مجلس الوزراء بفصله بعد احواله الى مجلس التأديب قد اعتبر أن المجلس غير مختص باصدار قراره فانه يكون قد خالف القانون .

(٥٦/٢/٩٠ ص ٧)

٧٢ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المتبالة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم والتى تخرج من ولاية المحاكم وقف الامر الادارى أو تأويله أو الغاءه انما تشير الى الامر الادارى الفردى دون الامر الادارى العام اذ لا شبهة من أن على المحاكم قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فان بدا لها ما يعيبها فى هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها .

(٥٥/٣/١٠٠ ص ٢٥) ، (٥٥/١/٢٧ ص ٢٥)

٧٣ — العبرة فى اختصاص المحاكم بالتعويض عن أعمال الحكومة المخالفة للقانون ليست بوقوع المخالفة بالفعل بل بمجرد الادعاء بها .

(٦٣/١٢/٢٦ ص ١٤) ، (١٢٢٢ ص ٤٧/٦/٥٠ ص ٢٥)

(٤٦/١٢/٥٠ ص ٢٥)

٧٤ — ان كلمة الحكومة تشمل كل النظم الاساسية للدولة فيدخل فى مدلولها مجلس البرلمان واذن فموظفو هذين المجلسين داخلون فى عداد موظفى الحكومة لا يمنع من ذلك استقلال كل من المجلسين بشئون موظفيه . فاذا فصل أحد هذين المجلسين موظفا من موظفيه كان لهذا الموظف كما لسائر الموظفين أن يلجأ الى المحاكم لتعويضه عن هذا الفصل اذا ما وقع مخالفا للقوانين واللوائح فان هذا الفصل لا يخرج عن كونه عملا اداريا بحتى مما يدخل تحت مراقبة المحاكم بحكم المادة ١٥ من لائحة الترتيب وليس عملا برلمانيا مما يخرج عن رقابتها لجرد كونه صادرا من مجلس من مجالس السلطة التشريعية .

(١٩٤٥/٣/٨ ص ٢٥)

٧٥ — من وظيفة المحكمة أن تعطى الاجراء الادارى وصفه القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ فصل السلطات وحماية الافراد وحقوقهم .

(٤٥/٣/٨ ص ٢٥)

في منازعات العقود الادارية :

٧٦ — تقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ باختصاص جهة القضاء الادارى بالمنازعات المتعلقة بالعقود الادارية ، سواء اكانت المنازعات موضوعية أو من المسائل المستعجلة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضي باختصاصه بنظر النزاع وبعدم الاعتداد بالحجز الادارى على أساس أن سنده لا يعتبر عقدا اداريا ، ولا يجوز توقيع الحجز بمقتضاه ، وأن اجراء الحجز مشوب ببطلان جوهري يخرج عن كونه حجزا اداريا ويعتبر عملا ماديا . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية — بهيئة استئنافية — فيما لو خالفت قواعد الاختصاص الولائى فان الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون جائزا .
(٦١/١١/٧١ س ٢٢ ص ٩٠٠)

٧٧ — الامر الذى تصدره جهة الادارة بالامتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمقاول المتعاقد معها لدى جهات الحكومة المختلفة استنادا الى شروط العقد الادارى نتيجة سحب العمل منه ليس في حقيقته امرا بتوقيع حجز ادارى يخضع في اجراءاته لاحكام قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وانما هو من وسائل تنفيذ العقد الادارى الذى يخرج عن ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه .
(٦٧/٣/١٤ س ١٨ ص ٦١٢)

٧٨ — اذا كان الوصف القانونى الذى أسبغه الحكم على العقد بأنه عقد ادارى ، يخالف الوصف الصحيح له ، وكان الحكم قد أقيم قضاءه بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطيء فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(٦٧/٣/٢٨ س ١٨ ص ٦٨٤)

٧٩ — لا يدخل في حالات اختصاص محكمة القضاء الادارى الفصل في المنازعات بين الافراد في شأن العقود المدنية أو التجارية وما قد يرد عليها من عوار يؤثر في صحة قيامها أو في استمرارها أو في انائها ، اذ تعتبر محاكم القضاء العادى هى المختصة أصلا بنظر هذه المنازعات .
(٦٧/٥/٢ س ١٨ ص ٩٣١)

٨٠ — مقتضى ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة وما يقابلها من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ خروج المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والاشغال العامة والتوريد أو بأى عقد آخر عن ولاية المحاكم وبالتالي خروج المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت — ومنها دعاوى اثبات الحالة — الناشئة

عن هذه العقود أو المتعلقة بها ، عن ولاية القضاء المستعجل . . . فاذا كان الثابت في الدعوى أنها رفعت بطلب ندب خير لاثبات حالة المخالفات التى نسبها المطعون عليهما الى جهة الادارة واخلالها بالتزاماتها الناشئة عن عقد التزام استغلال مرفق النقل الداخلى بمصيف رأس البر وتقدير الضرر الناشئ عن هذه المخالفات وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيها ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(٦٥/٣/٢١ س ١٦ ص ٤٢٥)

٨١ — تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن مجلس الدولة يفصل بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد ادارى آخر . ومفاد عجز هذا النص أن عقد التوريد ليس عقدا اداريا على اطلاقه بتخصيص القانون وانما يشترط لاسباب هذه الصفة عليه أن يكون اداريا بطبيعته وخصائصه الذاتية وهو لا يكون كذلك الا اذا أبرم مع احدى جهات الادارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص . اما اذا كان التعاقد على التوريد لا يحتوى على شروط استثنائية غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص وهى الشروط التى يتسم بها العقد الادارى ويجب توافرها لتكون مفصلة عن نية الادارة فى الأخذ بأسلوب القانون العام فى التعاقد فانه لا يكون من عقود التوريد الادارية المسماة فى المادة العاشرة سالفه الذكر والتى يختص القضاء الادارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها .

(٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٨٩٣)

٨٢ — اذا وصف الحكم عقد ترخيص مصلحة السكة الحديد باستغلال أحد المقاصف بمرفق التليفونات بأنه عقد ادارى توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الادارى بابرامه مع شخص معنوى من أشخاص القانون العام بقصد ادارة مرفق عام هو أحد المقاصف ليقدم فيه المأكولات والمشروبات لموظفى وعمال مصلحة التليفونات بأسعار محددة كما تضمن العقد شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص اذ أعطى جهة الادارة الحق فى الغاء العقد ومصادرة التأمين — الذى قدمه المتعاقد معها — بمجرد الاخلال بالالتزامات المترتبة عليه ، فان هذا الوصف صحيح فى القانون .

(٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٨٩٧)

٨٣ — اذ كان القانون لم يعرف العقود الادارية أو القرارات الادارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوفر الشروط

اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، فان من وظيفة المحاكم أن تعطى هذه العقود وتلك القرارات وصفها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وذلك توصلا الى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المطروح عليها أو فى الاجراء الوقتى المطلوب اتخاذه .

(٦٤/٧/٧ س ١٥ ص ٩٥٦)

الاختصاص بنظر الطعون فى قرارات لجان المعارضات فى نزاع الملكية :

٨٤ — مقتضى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن المشرع رسم اجراءات خاصة للطعن على قرارات لجان المعارضات التى تصدرها فى شأن تعويضات نزاع الملكية للمنفعة العامة وحدد ولاية المحكمة الابتدائية فجعلها مقصورة على النظر فى هذه الطعون تأسيسا على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، وانما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته احدى اللجان المشار إليها . واذ رتب المشرع على ذلك اعتبار الحكم الذى تصدره المحكمة الابتدائية بتقدير التعويض حكما انتهائيا ، فان مؤدى ذلك فى نطاق هذا الذى رسمه المشرع وحدد مداه ورتبه عليه ، أن يكون الحكم الذى تصدره المحكمة الابتدائية فى الطعن فى قرار اللجنة المطروح عليها ، غير قابل للاستئناف .

(٧٠/٢/٢٤ س ٢١ ص ٢٩٥)

٨٥ — يبين من نصوص المواد ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اللجنة التى أنشأها القانون المذكور للفصل فى المعارضات الخاصة بالتعويضات وان كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة ادارية ، الا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل فى الخلاف الذى يقوم بين المصلحة وذوى الشأن عن التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا فى خصومة أمام المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من ذلك القانون بنظر الطعون التى تقدم اليها من المصلحة القائمة باجراءات نزاع الملكية أو من أصحاب الشأن فى قرارات تلك اللجان ، فولايتهما فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فى هذه الطعون ، ومن ثم فهى هيئة تنظر فى طعن على قرار أصدرته اللجنة ، وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص فى قرارات لجان ادارية له أوضاع متميزة ، وتحكم فيه المحكمة وفق اجراءات وأحكام موضوعية محددة هى الأحكام النصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ . اذ كان ذلك فان ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر فى أمر الطعن الموجه الى قرار اللجنة

لا تتعدى النظر فيما اذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لاحكام ذلك القانون او بالمخالفة له ، مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة ، وبالتالي فلا يتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة .

(٧٠/٣/١٩ س ٢١ ص ٤٩٧) ، (٦٩/٥/٦ س ٢٠ ص ٧٢٤)

٨٦ — انه وان كان مفاد أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة الى المحكمة لطلب التعويض سواء المستحق عن نزع الملكية أو المقابل لعدم الانتفاع بالعقار في المدة من تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ، الا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التى أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فاذا لم تلتزم هذه الاجراءات ومضت المواعيد التى حدد لها القانون لتقدير التعويض دون أن يصل الى ذوى الشأن أى اخطار يفيد أنها سلكت فعلا الطريق الذى ألزمها القانون باتباعه لتقدير التعويض ، فانه يكون لصاحب الشأن في هذه الحالة أن يلجأ الى المحكمة المختصة مطالبا بالتعويض المستحق له .

(٦٩/٣/٢٧ س ٢٠ ص ٤٨٦)

٨٧ — للملكية حرمة ، وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدنى على أنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه الا في الأحوال التى يقررها القانون وبالطريقة التى يرسمها ومن ثم فان القرار الصادر من رئيس مجلس المدينة بالاستيلاء على العقار ، ولو كان قد صدر بموافقة المحافظ شفويا ، يكون قد صدر من شخص لا سلطة له اطلاقا فى اصداره ومشوبا بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده من صفته الادارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الادارية ويغدو معه الاستيلاء على العقار غصبا واعتداء ماديا تختص المحاكم القضائية بنظر طلبات التعويض عنه .

(٦٩/٤/٢٤ س ٢٠ ص ٦٦٨)

٨٨ — طلب ابطال مرسوم نزع الملكية ذاته واستصدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة العقار على أساس قيمته وقت صدور هذا المرسوم الجديد ، طلب خارج عن ولاية المحاكم ويمتنع عليها نظره بحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية .

(٦٦/٢/٢٤ س ١٧ ص ٤٥٩)

٨٩ — خول المشرع لجنة الفصل فى المعارضات اختصاصا قضائيا معينا هو الفصل فى الخلاف الذى يقوم بين المصلحة — نازعة الملكية — وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية أما المحكمة الابتدائية

فتختص — وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — بنظر الطعون التى تقدم اليها من المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية أو من أصحاب الشأن فى قرارات تلك اللجان وبالتالى فانها لا تملك القضاء بالالزام بأداء هذا التعويض فان فعلت كان قضاؤها بالالزام مجاوزا اختصاصها وقابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفى المواعيد المقررة فى قانون المرافعات . أما قضاء المحكمة بتقدير التعويض سواء فيما يختص بقيمة العقار أو بمقابل الحرمان من الانتفاع فهو قضاء فى حدود ولايتها ومن ثم يعتبر نهائيا طبقا للمادة ١٤ آنفة الذكر .

(١٦٩٧/١١/١٧ س ١٧ ص ١٦٩٧)

الاختصاص الولائى فى مسائل الضرائب والرسوم :

٩٠ — النص فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية » مفاده أن ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم اليها من المصلحة أو الممول فى قرار لجنة الطعن مقصورة وفقا للمادة المشار اليها على النظر فى هذه الطعون ، لانها ليست هيئة مختصة بتقدير الارباح ابتداء ولا هى بداية لتحكيم القضاء فى هذا التقدير وانما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته اللجنة وأن ولايتها بالنظر فى أمر الطعن الموجه الى قرار اللجنة لا يتعدى النظر فيما اذا كان هذا القرار صدر موافقا لاحكام القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة أو بحثته وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة .

(٢٨٢/٢/١٤ س ١٩ ص ٢٨٢)

٩١ — لما كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة قد نص فى المادة ٧٣ منه على أنه بالنسبة للمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم تظل الجهات الحالية مختصة بنظرها وفقا لقوانينها الخاصة وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات . . وكان قانون الاجراءات المشار اليه لما يصدر بعد ، فان الدعوى المرفوعة من الشركة بطلب رد رسوم دفعت منها بغير حق استنادا الى المادة ١٨١ من القانون المدنى وبطلب التعويض عن الاضرار التى أصابت الشركة بسبب الحجز الادارى الذى أوقعه المجلس البلدى ضدها وفاء لهذه الرسوم ، تكون من اختصاص المحاكم العادية باعتبارها ذات الاختصاص العام حتى ولو كيفت الدعوى بأنها تتضمن منازعة فى تقدير الرسوم .

(٢٨٢/٣/٢١ س ١٩ ص ٥٥٧)

٩٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن الخصومة في الدعوى ليست منعقدة بين جهتين اداريتين وانما هي في جوهرها وحقيقتها طعن ضرائبي مردد بين الشركة ومصلحة الضرائب في قرار صادر من لجنة طعون الضرائب بشأن ضريبة القيم المنقولة على الاتاوة المدفوعة للبلدية ، يختص القضاء العادي بنظره وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن مصلحة الضرائب لم توجه أى طلب للبلدية في الدعوى الأصلية ولم تنعقد بينهما كهيئتين اداريتين أية خصومة وانما ادخلتها الشركة في دعوى الضمان الفرعية وهذه الدعوى لها استقلالها ولها أساس قانوني آخر يختلف عن كيان وأساس الدعوى الأصلية ، وأن القانون لم يعط للجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة اختصاصا قضائيا وانما اختصاصا في الفتوى قد تطلبها جهة الادارة أو لا تطلبها ، فان هذا الذى رد به الحكم صحيح لا خطأ ولا مخالفة فيه لاحكام القانون وليس يجدى البلدية ما تذرعت به من اعتبارات بشأن ولاية النذب والاستحباب التى ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة اذ هي لا تتصل بالنزاع المعروض والدائر في جوهره بين مصلحة الضرائب والشركة وبين هذه الاخيرة والبلدية .

(٢٣/١٢/٦٤ س ١٥ ص ١١٩٦) .

اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى :

٩٣ — تحقيق ثبوت تاريخ تصرفات المالك قبل ١٩٦١/٧/٢٥ — وقبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ — الواردة على الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرار المقدم منه تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ممتنع على المحاكم بنص المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وتختص به اللجان القضائية المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها .

(فى ٢٢/٢/٧١ س ٢٢ ص ٢٤٤ ، فى ٢٢/٢/٦٨ س ١٩ ص ٣٤٥ ، ١/٢/٦٦ س ١٧

ص ٢٠٥)

٩٤ — مفاد نص المادة ٢/١٣ مكررا من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانونين ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى مقصور على ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الاصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للارض التى تقرر الاستيلاء عليها والتى تكون عرضه للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من المالك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى وذلك كله لتحديد ما يجب

الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، أما غير ذلك من المنازعات التى تقوم بين الافراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم ، والتى لا تكون جهة الاصلاح الزراعى طرفا فيها ، فانه لا اختصاص للجنة بنظرها ولو تأثرت التزاماتهم المترتبة على تلك الاتفاقات بقانون الاصلاح الزراعى ، وانما يكون الاختصاص لجهة القضاء العادى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص (مثال ذلك . الادعاء بعدم تنفيذ الالتزام بوفاء باقى ثمن العقار المبيع وطلب فسخ التعاقد) .

(٧٠/١١/٢ س ٢١ ص ١١٠٩) ، (٦٥/١٢/٢٣ س ١٦ ص ١٣٣٣) ،

(٦٣/١/٢ س ١٤ ص ٢٧)

٩٥ — واذا أقام المطعون ضدهم الدعوى بمنع تعرض وزارة الاصلاح الزراعى لهم فى وضع يدهم حين شرعت الوزارة فى تنفيذ قرار الاستيلاء على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانونا الذى أصدرته لديهم ، فان الاعتراض على تنفيذ مثل هذا القرار لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه ، وذلك لما يترتب حتما على الحكم فى هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية اللذين صدر فى ظلهما الحكمان المطعون فيهما .

ومفاد نص المادة ١٣ مكررا من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانونين ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ سنة ١٩٥٥ ، أن لا يكون لمن يدعى أن تعرضا وقع عليه من جراء تنفيذ أمر الاستيلاء أن يلجأ الى جهة القضاء العادى او الادارى لوقف تنفيذ هذا القرار ، وله أن يلجأ الى اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من قانون الاصلاح الزراعى سالفه البيان للفصل فى طلب ملكيته للعقار ان كان لذلك وجه . لما كان ذلك ، وكانت دعوى المطعون عليهم تهدف الى منع تنفيذ وزارة الاصلاح الزراعى لقرار الاستيلاء الصادر منها بناء على المادة الثالثة من قانون الاصلاح الزراعى ضد المطعون عليهم على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانونا ، فان الدعوى المذكورة — بمنع التعرض — تخرج قطعا عن ولاية المحاكم وبالتالى فلا تكون من دعاوى الحيازة التى يختص بنظرها القاضى الجزئى طبقا للمادة ٤٧ فقرة (١) من قانون المرافعات السابق .

(٧٠/٦/٩ س ٢١ ص ١٠٠٨)

٩٦ — تنضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى بأن تستولى الحكومة على ملكية

ما يجاوز المائة فدان التى يستبقها المالك لنفسه ، وبهذا أصبح القدر الزائد من الأراضى الزراعية على المائة فدان التى استبقاها المالك فى اقراره محلا للاستيلاء والمنازعة فى ملكية هذا القدر مما يمتنع على المحاكم النظر فيها ويتعين احوالها الى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى لاختصاصها بها عملا بالفقرة الثامنة من المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ما دام باب المرافعة فى الدعوى لم يكن قد أُنْقِلَ فيها .

(٦٩/٢/٦ س ٢٠ ص ٢٧٩)

٩٧ — تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن تعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائى وذلك من تاريخ الاستيلاء الاول ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص كما تنص هذه المادة على أنه استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء يمتنع على المحاكم النظر فى المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للقرارات المقدمة من الملاك تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى . . فاذا كانت المنازعة فى الدعوى تدور حول أحقية أو عدم أحقية جهة الإصلاح الزراعى فى أجر الأرض محل النزاع وقد أسست هذه الجهة أحقيتها لها على أنها مالكة للأرض بمقتضى قرار الاستيلاء النهائى وكان الفصل فى هذه الدعوى يقتضى الفصل فيمن هو المالك لها وصاحب الحق فى ثمارها فان هذه الدعوى تعتبر من المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها والتى يمتنع على المحاكم نظرها عملا بنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالفه الذكر .

(٦٧/٦/١٥ س ١٨ ص ١٢٦٩)

٩٨ — اذ خص المشرع اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعى بالفصل دون سواها فى منازعات معينة مما كان يدخل فى اختصاص المحاكم العادية فان ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفى اذ تعتبر هذه الجهة القضائية المستحدثة جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات .

(٦٥/١٢/٢٣ س ١٦ ص ١٣٣٣)

اختصاص لجنة الهدم :

٩٩ — اذا كانت أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد ألغيت بالقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ، وكانت المادة السابعة من ذلك القانون الأخير وان جاءت بحكم مماثل لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ المسمى يخول لمصلحة التنظيم في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل القيام باخلائه فوراً ، ويلزمها في هذه الحالة باعلان ذوى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات التى ترى ضرورة لها ، الا أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ الذى جرى العمل به من تاريخ نشره في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قد عدل نص المادة السابعة المشار اليها بحيث أصبح يجوز بمقتضاها للسلطة القائمة على اعمال التنظيم في أحوال الخطر الداهم اخلاء البناء وما جاوره من أبنية عند الضرورة من السكان بالطريق الإداري خلال مدة معينة ، وخول لها في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل الحق في القيام بالاخلاء الفوري ، وجعل لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض وعضوية اثنين من المهندسين ، والزام المشرع بموجب هذه المادة السلطة القائمة على اعمال التنظيم باعلان أولى الشأن للحضور أمام اللجنة التى عليها أن تصدر قرارها مسبباً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم ، واجراء ما تراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة ، فان مفاد ذلك أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ المنطبق على واقعة الدعوى قد ألغى كل اختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الخطر الداهم ، وناط ذلك باللجنة سالفة البيان .

(في ١٦/٢/٧١ س ٢٢ ص ١٩٥)

الاختصاص بنظر المنازعات الزراعية :

١٠٠ — ان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنطبق على واقعة الدعوى قبل الغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ اذ تقضى مادته الأولى بأن تنشأ في دائرة كل مركز لجنة تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية تشكل من قاض يندبه وزير العدل وعضو نيابة يندبه النائب العام ومفتش الزراعة بالمركز ، واذ تعدد المادة الثانية المنازعات التى تختص اللجان بالفصل فيها وتقضى المادتان الرابعة والخامسة منه بأن القرار الذى تصدره تلك اللجان يكون نهائياً واجب النفاذ وغير قابل للطعن ولا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة ، فان مفاد هذه النصوص جميعاً أنه لا يترتب على تحديد منازعات معينة تختص بها تلك اللجان وفقاً للمادة الثانية نزع الاختصاص بنظرها من المحاكم بل يعنى مجرد إنشاء دفع بعدم قبول الدعوى أمام المحاكم ، فلا تملك الفصل في هذه المنازعات الا بعد عرض الأمر على اللجنة وصدر قرارها فيه ، وبذلك فان الفصل في الطلب من اللجنة لا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — استنفاداً

درجة من درجات التقاضي ولا يعد اللجوء الى القضاء بعد صدور قرار اللجنة تظلما أو طعنا في ذلك القرار ، وانما هو ادلاء بطلب يرفع الى المحكمة للمرة الاولى . لما كان ما تقدم وكان مؤدى عدم قابلية قرار اللجنة للطعن فيه أنه ليس من شأن المحكمة المرفوع اليها الدعوى بعد سبق عرض النزاع على اللجنة واصدار قرارها فيه أن تتصدى للفصل في صحة ذلك القرار أو تقضى بالغائه أو بطلانه ما دام لم يصل البطلان الذى شابه الى مرتبة الانعدام التى تزيل أثر القرار وتفقده وجوده بما يؤدى الى عودة الطرفين الى ما كانا عليه قبل صدوره ، وبالتالي عدم قبول الدعوى التى ترفع عن ذات النزاع أمام المحكمة المختصة .

(٧٠/٣/٣ س ٢١ ص ٣٨٩) .

١٠١ — لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية — قبل الغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ — بعد أن قضت بعدم قابلية القرار الذى تصدره اللجنة للطعن فيه قد نصت على أن ذلك « لا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة ولا يجوز لذوى الشأن الالتجاء الى الجهات القضائية قبل طرح النزاع على اللجنة وصدور قرارها فيه » بما مؤداة أن على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التى ترفع اليها ابتداء ولا يعتبر الالتجاء الى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة في واقع الأمر بمثابة تظلم أو طعن فيه وانما هو ادلاء بطلب يرفع الى المحكمة للمرة الاولى .

(٦٩/١٢/١٦ س ٢٠ ص ١٢٧٦)

الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية :

(استعمال اسم)

١٠٢ — متى رفعت الدعوى بطلب أحقية في استعمال اسم وكان المدعى مقيما بمصر والمدعى عليهم من الأجانب فان هذا الطلب يدخل في اختصاص المحاكم الوطنية للأحوال الشخصية .

(٥٦/١/١٢ س ٧ ص ٧٤)

(دعاوى الوقف)

١٠٣ — لئن أنهى المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨٠ الوقف على غير الخيرات وجعل ما ينتهى فيه الوقف ملكا للمستحقين على التفصيل الوارد في المادة الثالثة منه فانه قد أبقي في المادة الخامسة منه المعدلة بالقانون ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ على اختصاص المحاكم الشرعية بنظر دعاوى الاستحقاق التى ترفع بشأن الأوقاف التى أصبحت منتهية بمقتضاها ثم صار

هذا الاختصاص للمحاكم العادية بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالفناء المحاكم الشرعية والمالية فاذا كانت الدعوى لا يمكن الفصل فيها قبل الفصل في النزاع على الاستحقاق الذى اثر فيها فانه يجب تدخل النيابة فيها .
(١١/٤/٦٨ س ١٩ ص ٧٥٥)

١٠٤ — الرجوع الى الأمر العالى المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس واختصاصها بعد تعديله بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ والقرار المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بالتصديق على اللائحة الداخلية لهذه المجالس، يبين أن من بين اختصاصات المجلس الملى العام والمجالس المالية الفرعية النظر فى جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموما « وعلى الاخص » ما يتعلق بدارتها ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن الأعيان التى صدر بشأنها قرار المجلس الملى لا يمكن اسباغ صفة الوقف عليها ويختص المجلس الملى بتعيين مديريها لها فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(٣/٣/٦٥ س ١٦ ص ٢٤٤)

١٠٥ — الحكم الصادر فى الدعوى باعتبارها دعوى ملكية ومما تدخل فى اختصاص المحاكم المدنية ايا كان سببها فى حين أنها فى جوهرها دعوى استحقاق فى وقف يدور النزاع فيها حول معرفة من انحل عليه الوقف من اطراف الخصوم وهل كان بغير عوض فيصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف أم كان بعوض فيؤول الى مستحقه الحاليين ، وهى بهذا الوصف مما كانت تختص المحاكم الشرعية — قبل الغائها — بالنظر فيه طبقا للمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ — هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من محكمة لا ولاية لها .
(٢٧/٥/٦٤ س ١٥ ص ٧٢١)

١٠٦ — أنه وان كان مفاد المادتين ٢٦ و ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ توزيع الاختصاص بين المحكمة القضائية وهيئة التصرفات بحيث لا تختص هيئة التصرفات بالا لاجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف فى الوقف والولاية عليه وفرز الأنصبه الثابتة أصلا ومقدارا الا أنه لا يتأدى من ذلك أنه كلما اثر نزاع بشأن أصل الاستحقاق أو مقداره امتنع على هيئة التصرفات تقدير ما اذا كان هذا النزاع جديا فيستلزم الوقف أو غير جدى فتغض النظر عنه .

(١١/٥/٦٠ س ١١ ص ٤١٢)

١٠٧ — المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام ولا يخرج من اختصاصها إلا ما استثنى بنص صريح ولم تخرج المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (المقابلة للمادة ١٦ من قانون نظام القضاء) من اختصاص تلك المحاكم فيما يتعلق بمسائل الوقف إلا ما كان منها متعلقا بأصله .

(٥٩/٦/١١ س ١٠ ص ٤٨٢) ، (٥٦/١/٢٨ س ٧ ص ٨)
(٤٦/٢/٢٨ مج ٢٥ ص ١٤٤) ، (٤٤/٤/١٣ مج ٢٥ ص ١٤٢)

١٠٨ — الدعوى التي تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر وقف سواء بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا على الوقف هي مطالبة بحق مالى بحث تختص المحاكم المدنية دون غيرها بنظرها ولا اختصاص للمحاكم الشرعية في البحث في الزام أو عدم الزام الوقف بهذا الدين .

(٥٨/٦/١٤ س ٩ ص ٢٦٥)

١٠٩ — قسمة المال الشائع بين وقفين هي مما يدخل في اختصاص المحاكم المدنية حسبما يستفاد من المادة ١٦ من القانون ١٩٤٦/١٤٧

(٥٦/١/٢٨ س ٧ ص ٨) .

١١٠ — ان النزاع في تبعية العين لجهة الوقف انما هو نزاع متعلق بملكيته ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بسائر مسائله التي من اختصاص المحاكم الشرعية .

(٥٤/٤/١١ مج ٢٥ ص ١٤٥ ، ٤٨/٤/٢٢ مج ٢٥ ص ١٤٤ ، ٤٢/٣/٥٠ مج ٢٥ ص ١٤٤)
(٣٨/٤/٧٠ مج ٢٥ ص ١٤٥)

١١١ — الفصل فيما اذا كان لأحد النظار أن ينفرد بالاستبدال على خلاف ما نص عليه بقرار النظر وفي قيمة الاتفاق الذى يبرمه قبل أنه يتم توقيع الصيغة الشرعية للاستبدال هو تعرض لمسألة هي من صميم أصل الوقف .

(٢٦/١١/١٦ مج ٢٥ ص ١٤٣) .

١١٢ — ان من أخص المسائل المتعلقة بأصل الوقف النزاع الذى يقوم حول تفسير احدى عبارات كتاب الوقف متى كانت هذه العبارة غامضة وكان تفسيرها على وجه معين دون آخر يعطى حقا أو يهدر حقا .

(٤٩/١٢/١٥ مج ٢٥ ص ١٤٢) ، (٣٨/٥/٥٠ مج ٢٥ ص ١٤٢) .

١١٣ — ان النزاع في ملكية الواقف لما وقف يقتضى البحث في الملكية وأسانيدها قبل انشاء الوقف وهذا مما لا يتصل بأصل الوقف .

(٤٣/١١/٤ مج ٢٥ ص ١٤٤) ، (٤٠/٣/١٤ مج ٢٥ ص ١٤٤)

١١٤ — القضاء بعدم صحة اشهاد الوقف سواء كان صريحا أم ضمنيا يخرج عن ولاية المحاكم الأهلية .
(٢٧/١٠/٣٨ مج ٢٥ ص ١٤٢)

١١٥ — النزاع في حصول الوقف في مرض الموت هو نزاع في مسألة تتعلق بأصل الوقف على كل حال فالفصل في هذا النزاع — بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — ليس مما تنظر فيه هذه المحاكم .
(٥/٥/٣٨ مج ٢٥ ص ١٤١) ، (٦/٦/٣٥ مج ٢٥ ص ١٤٢)
(٦/٥/٣٥ مج ٢٥ ص ١٤٢)

١١٦ — مطالبة الناظر بدفع معاش مستحق في وقف لا تكون من اختصاص المحاكم الأهلية الا اذا كان الاستحقاق مبينا في كتاب الوقف ولا نزاع فيه .
(٢٦/١١/٣٦ مج ٢٥ ص ١٤٣)

١١٧ — ان المحكمة الأهلية لا يجوز لها ان تتدخل الا بعد ان تنظر المحكمة الشرعية في الأمر وتبين ما اذا كانت دعوى الوارث صحيحة أم لا وان كانت صحيحة فما هو بالتحديد والتعيين المقدار الباطل فيه الوقف وما هو بالتحديد والتعيين حق ذلك الوارث في هذا المقدار .
(٦/٦/٣٥ مج ٢٥ ص ١٣٧)

١١٨ — ان أى نزاع يقوم بشأن أى تقرير من كافة التقارير التى تشتمل عليها كتب الوقف أى سواء أكان هو من ذات أصل عقد الوقف أم كان من محتويات شرط من شروط عقد الوقف فالمحاكم الأهلية ممنوعة منعا باتا من نظره .
(٥/٥/٣٥ مج ٢٥ ص ١٤١)

(مسائل الزوجية)

١١٩ — ان الفصل في ترتيب وتقدير نفقة الزوجة والنفقة بين الأصول والفروع وبين ذوى الارحام الذين يرث بعضهم بعضا يكون من اختصاص جهات الأحوال الشخصية على حسب ما يتسع له قانون كل جهة من هذه الجهات أما من عدا هؤلاء ممن يتناولهم نص المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدنى فيكون الفصل في أمر النفقة بينهم من اختصاص المحاكم الأهلية وذلك اعمالا لنص هاتين المادتين مع المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

(٢٠/١١/٣٣ مج ٢٥ ص ١٣٦) ، (١٩/٢/٥٣ مج ٢٥ ص ١٣٦)

١٢٠ — المحاكم المدنية ممنوعة من النظر في المسائل المالية المترتبة على روابط الأحوال الشخصية من مهر أو نفقة أو بدل خلع .
(٢٨/١٠/٣٧ مج ٢٥ ص ١٤١)

(رد جهاز)
١٢١ — الدعوى التى ترفعها المطلقة بمطالبة مطلقها برد جهاز الزوجية أو بدفع ثمن من تعذر رده هى دعوى مدنية بحته من اختصاص المحاكم الأهلية .
(١٩/٤/٤٥ مج ٢٥ ص ١٤٠)

١٢٢ — النزاع على ثمن جهاز لم يتم شراؤه — ولو كان بعضه فى الأصل مقدم الصداق — هو نزاع مالى صرف مما تختص به المحاكم المدنية لا نزاع على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية المختصة بها المحاكم الشرعية .
(١٧/٣/٤٩ مج ٢٥ ص ١٤٠)

(وضع يد على كنيسة) .
١٢٣ — متى كان النزاع بين الطرفين مقصورا على وضع اليد على الكنيسة وحقوق الإدارة فيما يتعلق بمنقولاتها وأثاثاتها وتحصيل الاشتراكات والتبرعات فإنه يعتبر نزاعا مدنيا ليس فيه ما يمس العبارات من قريب أو بعيد ويكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظره استنادا الى نص المادة ١٥ من لائحة ترتيبها على غير أساس .
(٣٠/١١/٥٠ مج ٢٠ ص ١٤٠)

(مواريث)
١٢٤ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الشريعة الاسلامية هى القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل مواريث المصريين غير المسلمين ومنها الوصايا وكانت تختص بنظرها المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة الا اذا تراضى الورثة الذين تعترف الشريعة الاسلامية بوراثتهم على الاحتكام الى مجالسهم المالية فحينئذ فقط كان لهذه المجالس ولاية نظرها عملا باتفاقهم ما دامت لهم أهلية التصرف فى حقوقهم .
(٢٩/٢/٦٨ س ١٩ ص ٤٧٥)

١٢٥ — قصرت المادة ٢١ من الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجلييين الوطنيين ولاية المجلس الملى الانجلى فى حالة الميراث الخالى من الوصية على الحالة التى يتراضى فيها الورثة على الاحتكام

اليه وهذا هو الحكم أيضا في حالة الميراث الايصائي لارتباط من النوعين أحدهما بالآخر .

(٢٩/٢/٦٨ س ١٩ ص ٤٧٥)

١٢٦ — دعاوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت — والى ما قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — من اختصاص القاضى الشرعى .
يجرى فيها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ، ما لم يتفق الورثة — فى حكم الشريعة الاسلامية وقوانين الميراث والوصية — على أن يكون التوريث طبقا لشريعة المتوفى ، وما يجرى على دعاوى الارث يجرى على دعاوى النسب باعتباره سببا للتوريث ولا فرق . والنص فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن «تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — فى نطاق النظام العام — طبقا لشريعتهم » . . لم يغير من هذه القواعد .

(٦٧/٣/٨ س ١٨ ص ٥٨٩) ، (٤٢/٦/٨ مج ٢٥ ص ١٣٦)

١٢٧ — ليس للمجلس الملى للأقباط الارثوذكس ولاية فى النظر فى دعاوى الوراثة اذا اختلفت دياناتهم ذلك أن شرط ولايته وفقا من المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ فى مسائل المواريث هو اتحاد صلة الورثة جميعا واتفاقهم على الترافع اليه ولا كانت الولاية على أصلها للمحاكم الشرعية .

(٦٧/٦/٢٩ س ١٨ ص ١٤٥٠) ، (٥٦/١/٢٨ س ٧ ص ١) .

(٤٣/٤/١ مج ٢٥ ص ١٣٧)

١٢٨ — اذا كان النزاع غير قائم حول صحة التصرف باعتباره وصيه وانما كان قائما حول تعرف نية المتصرف هل هى البيع أو الهبة أو الوصية فلا شأن لجهة الأحوال الشخصية به .

(٤٤/١١/٩ مج ٢٥ ص ١٣٧) ، (٢٣/٥/٢٥ مج ٢٥ ص ١٣٧)

١٢٩ — الاحتكام الى المجلس الملى فى مسائل المواريث لا يكون الا استثناء فى حالة الميراث الخالى من الوصية .

(٤٢/٤/١ مج ٢٥ ص ١٣٧)

١٣٠ — اذا لم يقيم النزاع لا على علاقة الوصى بالموصى لهم ولا على علاقته بباقي ورثته ولم يكن متعلقا بصيغة الوصية ولا بأهلية الوصى للتبرع فلا يعتبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية .

(٢٤/٦/٢١ مج ٢٥ ص ١٣٩)

١٣١ — ان مناط اختصاص مجالس الطوائف غير الاسلامية بالفصل في المنازعات الناشئة عن الوصايا هو اتحاد ملة ذوى الشأن فيها فاذا اختلفت مللهم كانت الجهة الوحيدة التى يرفع اليها النزاع هى المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مواد الأحوال الشخصية .

(٣٣/٦/١٥ مج ٢٥ ص ١٣٧)

١٣٢ — انه وان كان القاضى الأهلى ممنوعا بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن يضع نفسه موضع القاضى الشرعى فى تحقيق الوفاة والوارثة بطريق التحريات فان له أن يأخذ فى اثبات الوارثة باقرار أحد الخصمين فى مجلس القضاء وأخذه بهذا الاقرار لا اعتداء فيه على اختصاص القاضى الشرعى لدخوله فيما له من الحق فى تقدير الدليل المقدم فى الدعوى التى تحت نظره .

(٣٢/٥/٢٦ مج ٢٥ ص ١٣٩)

اختصاص المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك :

١٣٣ — طائفة الروم الكاثوليك هى من الطوائف التى كان معترفا لمجلسها الملى — فى عهد السيادة العثمانية على مصر — بولاية القضاء فى المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التى تقوم بين أبناء هذه الطائفة . وقد نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فى مادته الأولى على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية الى حين الاقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية وأن يكون لهذه السلطات القضائية والهيئات التى بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها بصفة مؤقتة — جميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية . ومن ثم فان المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة أن المحاكم الشرعية انما تختص بالفصل فى منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين اذا اختلف الطرفان مذهباً ، أما اذا اتحدا فى المذهب فلا تكون لها ولاية الفصل فى هذه المنازعات وانما يختص بها المجلس الملى لهذه الطائفة وهو اختصاص ولائى متعلق بالنظام العام .

(٦٩/٣/٢٠ س ٢٠ ص ٤٦٣)

ولاية المحاكم الشرعية :

١٣٤ — محكمة الموضوع — اذا احتج لديها بحكم شرعى نهائى — ان تبحث ما اذا كان هذا الحكم قد صدر فى حدود ولاية المحاكم الشرعية فتثبت له الحجية أو لم يصدر فى حدود هذه الولاية فيكون معدوم الحجية .

(٢٠/٣/٦٩ س ٢٠ ص ٤٦٣)

١٣٥ — اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل فى دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين انما يكون عند اختلاف المذهب اما اذا اتحد الطرفان مذهباً فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل فى الدعوى .

(٢٦/١/٥٧ س ٨ ص ١) ، (٢٠/٣/٦٩ س ٢٠ ص ٤٦٣) .

١٣٦ — ان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢١ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ قد أنهى ولاية هذه المحاكم جميعاً وأصبح الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف فى مصر للمحاكم المدنية .

(٢٥/٢/٥٦ س ٧ ص ٢٤)

١٣٧ — حكم الطاعة حكم فى مسألة هى بلا جدال من صميم الأحوال الشخصية لا يمس حقاً مالياً ولا يحتل تنفيذاً على المال فان أى نزاع يقوم بشأن هذا الحكم لا تختص به المحاكم المدنية .

(٥٠/١/٥٠ مج ٢٥ ص ١٢٥)

ولاية محاكم الأحوال الشخصية فى مواد الحساب :

١٣٨ — النص فى المادة ٩٧ من قانون المرافعات على أنه « لا تتبع الاجراءات والأحكام المقررة فى هذا الباب اذا انتهت الولاية على المال ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة اليها المادة مختصة بالفصل فى الحساب الذى قدم لها وفى تسليم الأموال وفقاً للاجراءات والأحكام المذكورة » وفى المادة ١٠٠٨ مرافعات على أنه « تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل فى حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت » مؤداهما — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن لمحاكم الأحوال الشخصية فى مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه اختصاصاً أصيلاً فى نظر الحساب تفرد به ، مانعاً لآى جهة أخرى من نظره ، فلها فى سبيل الفصل فى الحساب الذى يقدمه النائب عن عديم الأهلية ما لآى محكمة مدنية عند النظر فى حساب يقدمه وكيل عن موكله ، وأنه متى بلغ القاصر سن الرشد فلا يكون لمحكمة الأحوال الشخصية ولاية الا فى بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية .

(٦٨/٢/١٤ س ١٩ ص ٢٩٧) ، (٢٩/٣/٥٦ س ٧ ص ٤٤٠)

١٣٩ — اذا رأت المحكمة عند التصديق على قائمة الجرد ان المنازعة القائمة بشأن عنصر من عناصرها غير جدية قررت ادراج المال أو الدين بالقائمة دون أن يعتبر قرارها فاصلا في النزاع القائم على الملكية أو صحة الدين .

(٥٦/٣/٢٩ س ٧ ص ٤٤٠)

اختصاص محكمة النقض والهيئة العامة للمواد المدنية

(بطلبات رجال القضاء)

١٤٠ — كان الاختصاص بطلبات رجال القضاء الشرعى معقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره وذلك أسوة بغيرهم من الموظفين العموميين ولم تسلب عنه الولاية بالنسبة لرجال القضاء الشرعى الا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين رقمى ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥

(٦٤/٣/٢٨ س ١٥ ص ٦)

١٤١ — اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة مقصور — طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٩٠ المقابلة لها من قانون السلطة القضائية — « على الغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاة والطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم ولورثتهم .. وطلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك .. » وهذا الاختصاص لا يتسع لمثل النزاع الذى يؤسس طالب التدخل التعويض عليه على أساس ما ينسب للطالب من عمل غير مشروع لا صلة له بشأن من شئون القضاء .

(٦٣/٣/٢٠ س ١٤ ص ١٠)

١٤٢ — اذا كان الطالب قد قصد من طلبه تحديد أقدميته وأحقيته فى درجة مستشار ومرتبها أعمال آثار حكم سابق صادر لمصلحته من الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالاعتراض على تنفيذه . على النحو الذى أرادته وزارة العدل اذ أوقفت أثره عند حد ترقيته الى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، فان هذا الطلب يُوخل فى اختصاص هذه الهيئة .

(٦٢/٣/٢١ س ١٣ ص ٥)

١٤٣ — مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أنه من شرائط انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض أن يكون القرار المطعون فيه صادرا فى شأن شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها فى تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائيين بالمصالح البنده عنها فيها فاذا لم يتم به هذا الوصف انحسر الاختصاص

عنها . ولما كان الطالب قد تقدم بطلبه الى محكمة النقض متظلما من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معتبرا انهم من رجال النيابة العامة وكان الواقع من امره انه لا يقوم بتأدية أية وظيفة من وظائفها المبينة في الفصل الخامس من الباب الأول من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فانه لا يعتبر من رجال النيابة الذين عناهم هذا الفصل . وذلك أن عمله كموظف فنى في المجموعة الرسمية منقطع الصلة بتلك الاختصاصات التى نيط برجال النيابة مباشرتها .

(٢٠/٤/٣٠) ، (٢٥٧ ص ١١) ، (٢٧٣ ص ١١)

١٤٤ — تختص محكمة النقض بالفصل في الطعن التى رفعت اليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ وذلك رفقا لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون .

(٢٩/١٠/٥٩ ص ١٠) ، (٥٧/٥/٩ ص ٨) ، (٤٧٤ ص ٨)

(٥٧/٤/١١ ص ٨) ، (٤١٨ ص ٨)

١٤٥ — متى كانت اللجنة المشار اليها في المادة ٥١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ قد أصدرت قرارا بتأييد التنبيه الموجه الى القاضى من رئيس المحكمة فان محكمة النقض تكون مختصة بنظر الطعن على هذا القرار لأنه لا جدال في أن ذلك من أخص شئون القضاء التى تختص بها محكمة النقض دون غيرها بالنظر فيما يتعلق بها أو ينشأ عنها من منازعات ولا يصح القول بأن هذا القرار ليس مما يجوز الطعن فيه تأسيسا على أنه ليس قرارا تنفيذيا ولا يترتب عليه مركز قانونى ذلك أنه بعد أنه أصبح التنبيه نهائيا بصدر قرار اللجنة بتأييده ، فقد ترتب على ذلك خلق مركز قانونى جديد للطالب وهو رفع الدعوى التأديبية عليه اذا ما تكررت المخالفة التى كانت سببا في التنبيه أو استمرت . ولا سبيل للطاعن للخلاص من هذا المركز القانونى الجديد الا بطلب الغاءه .

(٢٧٣ ص ٨) ، (٥٧/١١/٣٠ ص ٨)

١٤٦ — متى قضى بالغاء مرسوم فيما تضمن من عدم ترقية الطالب الى وظيفة مستشار أو ما يعادلها فان المطالبة بفرق المرتب وتحديد أقدمية الطالب في الطعن في المرسوم اللاحق هو مما يخرج عن ولاية هذه المحكمة . اذ هو نتيجة للحكم بالغاء المرسوم السابق .

(٥٧/٥/٢٥ ص ٨) ، (٣٠٢ ص ٨)

١٤٧ — ان المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد قصدت الى أن تشرع لرجال القضاء والنيابة طريقا للطعن في المراسيم

والقرارات التى تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما فى ذلك دعاوى التعويض المترتبة على هذه المراسيم والقرارات .
(٥٦/٥/١ س ٧ ص ٤٥٨)

١٤٨ — طلب الحكم بأحقية الطالب للترقية الى وظيفة وكيل محكمة من الفئة ب أو ما يعادلها هو طلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة .
(٥٧/٣/٣٠ س ٨ ص ٢٧) ، (٥٦/١٢/٢٩ س ٧ ص ٨١٣)

(تنازع الاختصاص)

١٤٩ — مجرد القول بالتناقض بين الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف (دائرة الأحوال الشخصية) والحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الشرعية ، لا يدخل فى نطاق حالات التنازع المنصوص عليها فى المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
(٦٨/٢/٧ س ١٩ ص ٢١٤)

١٥٠ — تنص المادة ١/٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن « تختص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين صادر أحدهما من احدى المحاكم والآخر من احدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية أو صادر كل منهما من احدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية » والمقصود بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية فى هذه المادة الأحكام التى سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل الغائها . . فإذا كان الحكمان المتناقضان اللذان ثار النزاع بشأن تنفيذهما قد صادرا من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتبعان جهة القضاء العادى أى المحاكم فلا يقبل طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذهما وإنما سبيل معالجة النزاع فى هذه الحالة هو الطعن فى الحكم الثانى سواء بالاستئناف اذا توافرت الشروط التى تستند اليها المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات أو بالنقض وفقا لما هو منصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(٦٦/١/١٨ س ١٧ ص ٥)

١٥١ — نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء يدل بصريح عبارته وإطلاقها أن الشارع قصد الى معالجة التناقض الذى يكون قائما بين حكمين نهائيين ولم يشترط أن يكون الحكم صادرا من محكمة الدرجة الثانية أو من محكمة من محاكم الدرجة الاولى غير قابل للاستئناف . والجمعية العمومية لمحكمة النقض وهى فى مجال الفصل فى تنازع الاختصاص عند تعارض حكمين

نهائيين انما تفاضل بين الحكمين المذكورين على أساس قواعد الاختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في النزاع المقدم لها .

(٥٩/١/٩١ ص ١٠)

١٥٢ — ان البحث في طلب تنازع الاختصاص يكون مقصورا حول موضوع الاولوية في التنفيذ من الناحية القانونية مجردا من أى اعتبار لبيان أى الحكمين المتناقصين قد صدر من جهة لها ولاية الحكم في النزاع . ومن ثم فلا محل في هذا الطلب لبحث ما يتمسك به أحد الطرفين من أن أحد الحكمين صدر بطريق التواطؤ أو أنه سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه .

(٥٨/٦/١٤١ ص ٩)

١٥٣ — متى تبين أنه صدر بين طرفي الخصومة حكمان نهائيان متناقضان أحدهما صادر من المحاكم الأهلية بالزام جهة الوقف بدين ما والآخر صادر من المحاكم الشرعية بعدم التعرض للوقف في هذا الدين فان الجمعية العمومية لمحكمة النقض تكون هى المختصة بالفصل في النزاع الناجم عن هذا التناقض وذلك وفقا لنص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .

(٥٨/٦/١٤١ ص ٩)

١٥٤ — محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ — قانون نظام القضاء أن يكون الحكمان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما قد حسما النزاع في موضوعه وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا متعذرا .

(٥٨/١/٢٥ ص ٨)

١٥٥ — متى كان الحكم الشرعى لم يستوف شرط النهائية فان الطلب الذى يرفع الى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية عن النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ هذا الحكم وحكم آخر صادر من المحاكم المدنية يكون غير مقبول طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء التى تشترط لقبول الطلب أن يكون هناك حكمان نهائيان متناقضان صادر أحدهما من احدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الادارى أو من احدى محاكم الأحوال الشخصية .

(٥٨/١/٢٥ ص ٩)

١٥٦ — محل تطبيق الفقرة الاولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء في حالة التنازع الإيجابى على الاختصاص أن تكون دعوى الموضوع الواحد

منظورة أمام جهتي التقاضي المختلفتين وأن تكون كلتاها قضت باختصاصها بنظرها وفي حالة التنازع السلبي أن تكون كل منهما قد قضت بعدم اختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظره وتفصل فيه .
أما إذا كان التنازع على الاختصاص قد انتهى بالحكم فيه نهائيا فقضت إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها فانه لا يكون ثمة موجب للطلب .

(٥٨/١/٢٥ س ٩ ص ٨) (٥١/٦/١٤ مج ٢٥ ص ١٥٥)

(٥١/٥/١٩ مج ٢٥ ص ١٥٤)

١٥٧ — اذا صدر حكم نهائي من المحكمة الشرعية باسقاط نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها كما صدر حكم نهائي آخر من المجلس الملى للأقباط الارثوذكس بتقرير النفقة على أساس قيام الزوجية فانهما يكونان متناقضين يدخل أمر الفصل في وقف تنفيذ أحدهما في اختصاص هذه المحكمة .

(٥٧/١/٢٦ س ٨ ص ١)

١٥٨ — لا تختص محكمة النقض بالفصل في أثر اشهار الطلاق المثبت أمام المحكمة الشرعية لأنه ليس حكما وذلك وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

(٥٧/١/٢٦ س ٨ ص ١)

١٥٩ — اذا صدر حكم من المجلس الملى المارونى بنفقة شهرية لزوجـة ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الشرعية بالكف عن المطالبة بالنفقة لزوال مقوماتها فانه لا يكون ثمة تعارض بين الحكمين بالمعنى المقصود بالمادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧/١٩٤٩ .

(٥٦/٢/٢٥ س ٧ ص ٣٠)

١٦٠ — اذا صدر حكم من المحكمة المدنية بثبوت ملكية وقف لحق الانتفاع بحصة خصص بها بموجب قسمة مهايأه لأطيان شائعة بينه وبين وقف آخر باعتبار أن القسمة أصبحت بمضى المدة بمثابة قسمة افراز — أى قسمة جبر واختصاص — لا يجوز نقضها كما صدر حكم من المحكمة الشرعية بعد ذلك بفرز وتجنب الوقف الآخر في تلك الأطيان على وجه يخالف ما ورد في القسمة المشار إليها فانه يكون ثمة تناقض بين الحكمين يتحتم من الفصل في طلب وقف تنفيذ أحدهما .

(٥٦/١/٢٨ س ٧ ص ٨)

١٦١ — مناط قبول طلب وقف التنفيذ أمام هذه المحكمة هو قيام نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صدر كل منهما من إحدى المحاكم

المصوص عليها في المادة المذكورة بموجب سلطتها القضائية لا بموجب سلطتها الولائية .

(٥٥/٢/٢٦ مج ٢٥ ص ١٥٦)

١٦٢ — ان نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ صريح في أن مناط اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بالفصل في النزاع الذي يقدم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون أحد هذين الحكمين صادرا من احدى المحاكم التي وضع القانون لتنظيمها والتي عنى في المادة الاولى ببيانها وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية .

(٥٠/٦/٢٦ مج ٢٥ ص ١٥٥) (٥٠/١١/٢١ مج ٢٥ ص ١٦٠)

١٦٣ — متى كان المال في الدعوى المرفوعة بطلب نفقة شهرية أنها كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى العام ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ فان المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لنص المادة الثامنة من القانون ١٩٥٥/٤٦٢ فاذا كان الحكم قد استند الى المادة الثامنة من هذا القانون بمقوله أنها تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية وان استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية فان هذا الاستناد يكون خاطئا ومخالفا للقانون .

(٥٧/١١/٢٨ ص ٨) (٨٥٨ ص ٨) (٥٧/٤/٤٠ ص ٨)

اختصاص محكمة الاستئناف :

١٦٤ — متى كان أمر الحجز صادر من قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية ورفع التظلم من الامر الى القاضي الامر فان الحكم الذي يصدر في التظلم يعد كأنه صادر من المحكمة الابتدائية منعقدة ببيئتها الكاملة وتختص بنظره محكمة الاستئناف .

(٥٦/١٢/٦١ ص ٧) (٩٥٧)

الاختصاص النوعي :

في دعوى بطلان تصرف المحجور عليه :

١٦٥ — تلتزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل في طلب الحجر بالتحقق من قيام الحالة الموجبة له في ذات المحجور عليه ، فان هي دلت على الحالة بالتصرفات الصادرة منه ، فانها لا تكون قد فصلت في أمر صحتها أو بطلانها ، لأن ذلك لم يكن مطروحا عليها ولا اختصاص لها به ، وانما تكون قد اتخذت من تلك التصرفات دليلا على قيام وجوب الحجر بالمحجور عليه ،

وهو ما لا يجوز حجه في دعوى بطلان التصرف . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الوصف الذى أضفاه حكم الحجر على تصرف المحجور عليه بأنه ابتزاز مما يحوز قوة الامر المقضى ورتب على ذلك الحكم بابطال التصرف فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(٢١/١/٧١ س ٢١ ص ١٠٨)

تعيين الحكم :

١٦٦ — نص المادة ٨٢٥ مرافعات صريح في أن المحكمة المختصة بتعيين الحكم — الذى لم يتفق عليه أو امتنع أو اعتزل عن العمل — هى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع المتفق على فضه بطريق التحكيم ، فان كان هذا النزاع لم يسبق عرضه على المحاكم أو عرض على محكمة الدرجة الاولى المختصة أصلاً بنظره كانت هى المختصة بتعيين الحكم ، وان كان النزاع المذكور استثناءً لحكم صدر من محكمة أول درجة ، كانت محكمة الاستئناف المختصة أصلاً بنظر هذا الاستئناف هى المختصة أيضاً بتعيين الحكم ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة من عدم جواز الطعن فى هذا الحكم بالمعارضة ولا بالاستئناف ، اذ أن المشرع انما قصد بهذا النص منع الطعن بالمعارضة أو الاستئناف فيما يجوز الطعن فيه من هذه الاحكام بأحد هذين الطريقتين .

(٧٠/٣/٥٠ س ٢١ ص ٤١١) .

سماع الاشهاد بالرجوع فى الوقف :

١٦٧ — مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، أن سماع الاشهاد بالرجوع فى الوقف الصادر بعد العمل بالقانون المذكور كان من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو من يحيله عليه ، وبصدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ، أصبح سماع هذا الاشهاد من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية أو من يحيله عليه ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص هيئة التصرفات بنظر طلب الرجوع عن الوقف الخيرى الصادر بعد العمل بقانون الوقف فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(٦٩/١/٨٠ س ٢٠ ص ٦٤) .

اختصاص قاضى البيوع :

١٦٨ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات اذ نصت على أن ينظر قاضى البيوع قبل افتتاح المزايعة ويحكم على

وجه السرعة في أوجه النزاع التي يبيدها الراسي عليه المزداد في صحة طلب إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جعلت قاضي البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضيا للأمور المستعجلة — كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ — وإنما أوجبت عليه الفصل فيها ، ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره الطاعن من أن قاضي البيوع لا يختص بالفصل في هذه المنازعة اذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له الا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة .

(١٧/٤/٦٩ س ٢٠ ص ٦٢٢)

في دعوى صحة الحجز :

١٦٩ — مفاد نص المادة ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق أنه في الحالة التي يكون فيها حجز ما للمدين لدى الغير بأمر من القاضي فإنه يتعين أن ترفع الدعوى بطلب ثبوت الحق الذي وقع الحجز بموجبه وبطلب صحة إجراءات الحجز معا وذلك حتى يحصل الحاجز على سند تنفيذي بحقه ، أما اذا كانت دعوى ثبوت الحق المحجوز من أجله مرفوعة أمام القضاء قبل الحجز فإن دعوى صحة الحجز ترفع في هذه الحالة أمام المحكمة التي رفعت اليها دعوى ثبوت الحق حتى لا تتعدد الدعاوى الناشئة عن المطالبة بحق واحد .

(١٣/٥/٦٩ س ٢٠ ص ٧٦٩) .

في دعوى رجوع الكفيل على المدين :

١٧٠ — اذا كان أساس دعوى رجوع الكفيل على المدين بما أوفاه عنه هو حلول الكفيل محل الدائن في الرجوع على المدين . . حلولا مستمدا من عقد الحلول المبرم بين الدائن والكفيل ومستندا الى المادتين ١/٣٢٦ و ٣٢٩ من القانون المدني اللتين تقضيان بأنه اذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفي محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموفي ملزما بالدين مع الدين أو ملزما بوفائه عنه وأن من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع . وكان القرض — المكفول — عملا تجاريا بالنسبة لطرفيه فان الكفيل الموفي يحل محل الدائن الأصلي فيه بما له من خصائصه ومنها صفته التجارية وبالتالي يكون للكفيل أن يرفع دعواه على المدين أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .

(٢٥/١/٦٨ س ١٩ ص ١١٦) .

في دعوى الأحوال الشخصية :

١٧١ — مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢

لسنة ١٩٥٥ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن الشارع أراد أن يتخذ من « سير الدعوى » و « انعقاد الخصومة فيها » وهو وصف ظاهر منضبط لا من مجرد قيام النزاع مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أفرادها .

(٣١/١/٦٨ س ١٩ ص ١٧٩) ، (٢٠/٤/٦٦ س ١٧ ص ٨٨٩)

١٧٢ — حجية الاعلام الشرعى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، وهذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى صورة دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى . واذا كانت الهيئة التى فصلت فى هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه فان قضاءها هو الذى يعول عليه ولو خالف ما ورد بالاعلام الشرعى ولا يعد قضاءها اهدارا لحجية الاعلام لأن الشارع أجاز هذا القضاء وحد به من حجية الاعلام الشرعى الذى يصدر بناء على اجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات ادارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

(٢٧/٢/٦٨ س ١٩ ص ٢١٤) ، (٢٩/٦/٦٦ س ١٧ ص ١٤٨٠) ، (١١/٣/٦٤ س ١٥ ص ٢٤٠) ، (٩/٥/٦٢ س ١٣ ص ٦١٩) ، (١٩/٦/٥٨ س ٩ ص ٧٦)

بشأن تصحيح الحكم :

١٧٣ — ان ممارسة محكمة الموضوع سلطتها فى تفسير الحكم الذى يحتج به لديها لا يسلب المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم اختصاصها بتصحيح ما يقع منها فى منطوقه من أخطاء مادية بحتة أو حسابية وفقا للمادة ٣٦٤ مرافعات .

(١٣/٦/٦٧ س ١٨ ص ١٢٥٢)

فى الطلبات المرتبطة

١٧٤ — المحكمة الابتدائية هى المحكمة ذات الاختصاص العام فى النظام القضائى ، ومتى كانت مختصة بالنظر فى طلب ما فان اختصاصها هذا — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يمتد الى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى . وعلى ذلك فمتى كانت الدعوى قد تضمنت الى جانب طلب المكافأة — وهو يدخل فى اختصاص المحكمة الابتدائية — طلب بدل الانذار والاجازة ويجمع بينهما وبين المكافأة عنصر مشترك هو تحديد الأجر الذى يتخذ أساسا لتحديددها ، فان اختصاص المحكمة بالنظر فى طلب المكافأة يمتد الى بدل الانذار والاجازة .

(١٦/٢/٦٦ س ١٧ ص ٢١٤) ، (٢٣/١٢/٦٤ س ١٥ ص ١٢١١) ، (٢٥/١٢/٦٣ س ١٤ ص ١١٩٧)

مسائل الاحوال الشخصية :

١٧٥ — طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية أصبحت دعاوى النسب فى غير الوقف والطلاق والخلع

والمباراة « والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها » من اختصاص المحاكم الابتدائية بعد أن كانت وفقا للمادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اختصاص المحاكم الجزئية .

(٢٠/٣/٦٦ س ١٧ ص ٧٨٢)

١٧٦ — اذ تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالغاء المحاكم الشرعية والمالية على أن تشكل المحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، فان مفاد ذلك — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعى . فتكون الدوائر المدنية هى المختصة نوعيا بالفصل فى المسألة التى تثار أمامها بشأن استحقاق أحد الخصوم فى وقف وتحديد صفته فيه . ومن ثم فان قضاءها بوقف الدعوى حتى يتم الفصل فى تلك المسألة من دائرة الأحوال الشخصية يكون مخالفا للقانون .

(١٤/٦/٦٦ س ١٧ ص ١٣٨٤) ، (٢٧/٤/٦١ س ١٢ ص ٤٢٨)

١٧٧ — النزاع بشأن قسمة أعيان الوقف مما كانت تختص به المحاكم الشرعية قبل الغائها وقد استبقى لها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ هذا الاختصاص بما نص عليه فى المادة الثامنة من أن « تستمر المحاكم الشرعية فى نظر دعاوى القسمة التى رفعت لاقرار الحصص فى أوقاف أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون » واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر الدعوى فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(٣/٣/٦٥ س ١٦ ص ٢٦١)

فى دعوى منع التعرض :

١٧٨ — ولاية قاضى الحيازة فى دعوى منع التعرض — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — تتسع لازالة الأفعال المادية التى يجريها المدعى عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل حصول التعرض .

(٧/٣/٦٧ س ١٨ ص ٢٩٦) ، (١٣/٢/٥٨ س ٩ ص ١٤٩)

فى دعوى القسمة :

١٧٩ — قول الحكم بأن الفصل فى القسمة لا يكون الا بعد الفصل نهائيا فى المنازعات القائمة بشأن الملكية واستناده فى القضاء بوقف دعوى

القسمه الى نص المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات التى لا يكون وقف السير فى الدعوى بالتطبيق لها الا اذا كانت المسألة الاولى التى رأت المحكمة تعليق حكمها على الفصل فيها خارجة عن اختصاصها الوظيفى أو النوعى ، كل ذلك يفيد أن المحكمة الجزئية رأت أنها غير مختصة بنظر النزاع بشأن الملكية وأن قضاء المحكمة الجزئية بوقف السير فى دعوى القسمه انما بنى على عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع وبذلك تضمن قضاء ضمينا بعدم الاختصاص والا فلو أنها رأت نفسها مختصة بنظر هذا النزاع لفصلت فيه ولما لجأت لوقف السير فى الدعوى حتى يفصل فيه من محكمة أخرى ذلك أن المادة ٨٣٨ من القانون المدنى تلزم المحكمة الجزئية المطلوب منها اجراء القسمه بالفصل فى كل المنازعات التى تدخل فى اختصاصها ولا تجيز لها أن تقف دعوى القسمه الى أن يفصل نهائيا فى تلك المنازعات الا اذا كانت خارجة عن اختصاصها .

(٦٧٢/٣/١٦ س ١٨ ص ٦٧٢)

١٨٠ — مفاد نص المادة ٨٣٨ من القانون المدنى أن اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائى فى دعاوى القسمه قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تختص به الا اذا كان يدخل فى اختصاصها العادى . ومتى كان النزاع الذى أثير فى الدعوى أمام محكمة الموضوع يدور حول طبيعة الشيوع فى السلم المشترك وما اذا كان هذا الشيوع عاديا أم اجباريا وحول تحديد نطاق الصلح المعتقد بين الطرفين بشأن هذا السلم فهو بهذا المثابة نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص ويخرج بحسب قيمته من اختصاص قاضى المواد الجزئية نوعيا .

(٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ١٠٤)

اختصاص محكمة شئون العمال :

١٨١ — اختصاص محكمة شئون العمال بالنظر فى المنازعات المتعلقة بقوانين العمل طبقا للقرار الصادر من وزير العدل بانشائها عملا بالحق 'لخول له بمقتضى المادة العاشرة من قانون القضاء ، هو اختصاص بحسب نوع القضية أضيف الى أحوال الاختصاص النوعى الواردة فى قانون المرافعات والقوانين الأخرى .

(٦٢/٥/٩١ س ١٣ ص ٦٠٦)

الاختصاص بالمنازعات التى تنشأ بين الجمرك وبين المقررين للبضائع :

١٨٢ — رسم الشارع فى الرسوم الصادر فى ١٤/٢/١٩٣٠ الخاص بوضع تعريفه جديدة للرسوم الجمركية — نفاذا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ . فى سبيل الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجمرك وبين المقررين للبضائع بشأن نوعها أو صنفها أو مصدرها الاصلى طريقا خاصا واجراءات معينة

تبدأ بتحرير محضر عن تفصيلات الخلاف واحالته الى خبيرين أحدهما معين من الجمرک والآخر عن المقرر عن البضاعة تكون قراراتهما في حالة الاتفاق في الرأي نهائيا فان اختلفا رفع النزاع الى « قومسير » تعينه الحكومة للتحكيم تكون قراراته غير قابلة لأى طعن ويمتنع على المحاكم النظر في هذه المنازعات . . ولما كان منع المحاكم من نظر هذه المنازعات والقرارات الصادرة في شأنها لا يكون الا اذا سلك الجمرک الطريق الذى رسمه القانون للفصل في تلك المنازعات واتبع القواعد والاجراءات المقررة لذلك والتي كفل بها الشارع كثيرا من الضمانات لأصحاب الشأن ، أما اذا تنكب الجمرک هذا الطريق ولم يحل النزاع الى الخبرة القانونية ولا الى التحكيم أمام « القومسير » وأفرج عن البضاعة دون اتخاذ الاجراءات التى أوجبها القانون قبل الافراج عنها فان الاختصاص بنظر هذه المنازعات يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص .

(١٨ / ١٠ / ٦٢ س ١٣ ص ٩١٤)

في شأن الحجز الإدارى ما للمدين لدى الغير :

١٨٣ — اذ كانت المادة السابعة والعشرون من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الحجز الإدارى قد وردت في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين — وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار اليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير — فان مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد الى عدم اخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار اليها وتركها للقواعد العامة ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة أحكام قانون الحجز الإدارى فيما قضى به من اختصاص قاضى الامور المستعجلة بنظر الدعوى يكون على غير أساس .

قاضى الامور المستعجلة وان كان مختصا أصلا بالحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير اذا وقع لدين غير معين المقدار وبغير أمر من قاضى الامور الوقتية الا أن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن لرئيس الجهة الادارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به بحيث يقوم تحديده مقام التحديد الذى يجريه قاضى الامور الوقتية — فاذا كان الثابت من الوقائع أن رئيس الجهة الادارية الحاجزة قد أصدر أمرا بتحديد الدين وأن اجراءات الحجز الإدارى قد اتخذت بناء على هذا الأمر فان قاضى الامور المستعجلة ينحسر اختصاصه ويمتنع عليه النظر في دعوى عدم الاعتداد بالحجز المبنية على هذا السبب .

(٢٨ / ١١ / ٦٢ س ١٣ ص ١٠٦٨)

الاختصاص بدعوى ايجار الاماكن :

١٨٤ — اذا كان المستفاد مما ذكره الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر عقد الايجار واردا على أرض فضاء وأن أسبابه جاءت صريحة في أن هذا العقد قد تضمن شروطا من شأنها أن تضيف على عاتق المستأجر التزامات مالية مقابل الانقفاع بالمباني التي صرح له باقامتها ، ومقابل التصريح له بالتغيير في شكل المبنى الاصلى ، واقامة طابق علوى به وغير ذلك من المزايا ، وكان الحكم المذكور قد بنى على هذه الدعامة وحدها ، وما ذكره في صدر أسبابه متعلقا بالأرض الفضاء وعدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها لم يكن له أثر على قضائه ، فانه يكون قد بنى على أساس قانونى صحيح اذ أخضع هذه الالتزامات الواردة بالعقد من حيث تقييمها والنزاع الذى يدور بين الطرفين حولها ، سواء بالنسبة لموضوعها أو الاختصاص القضائى بشأنها للقواعد القانونية العامة وأخرج هذا النزاع عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
(١٢٦/١/٧١ س ٢٢ ص ١٢٥)

١٨٥ — المقصود بالمنازعات التى تشير اليها المادة ١٥ عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جميع المنازعات الايجارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى . واذا كانت الدعوى هى منازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد الأجرة المستحق دفعها قانونا وتستند رافعتها وهى المستأجرة فى طلب تخفيض هذه الأجرة واسترداد ما دفعته زائدا على الحد الأقصى الى أحكام ذلك التشريع فان هذه الدعوى تعتبر من المنازعات الايجارية المشار اليها فى المادة ١٥ من القانون سالف الذكر والتى تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة .
(١٤/٥/٦٤ س ١٥ ص ٦٦٣)

١٨٦ — الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية تعتبر من المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى معنى المادة ١٥ منه ، ومن ثم تختص بنظرها وفقا لهذا القانون المحكمة الابتدائية سواء رفعت تلك الدعوى مستقلة أو مدمجة فى دعوى تخفيض الأجرة ، ويصح رفعها ولو بعد انقضاء العلاقة التأجيرية ولا يجوز للمؤجر دفعها فى هذه الحالة بزوال صفة المستأجر عن رافعها لأنه انما يطالب بالاسترداد عن مدة كانت له فيها هذه الصفة .
(١٤/٥/٦٤ س ١٥ ص ٦٦٣) ، (١٤/٣/٦٣ س ١٤ ص ٢٩٣)

١٨٧ — مجرد القيام بتجديدات أو اصلاحات فى المبنى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ لا يخرج هذه المبنى عن القيود الواردة فى القانون رقم ١٢١

السنة ١٩٤٧ ، وإنما يجيز للمالك اضافة زيادة مقابل تكاليفها على اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ ، ومن ثم فان المحكمة الابتدائية تختص بنظر المنازعات في هذا الشأن ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن .
(١٤/٥/٦٤ س ١٥ ص ٦٦٣)

١٨٨ — لا يجوز — طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بايجار الأماكن — أن تزيد الاجرة المتفق عليها في عقود الايجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لذلك الشرط الإبتدائي نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر على أن يدخل في تقدير الاجرة المتفق عليها أو اجرة المثل تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر . وينبنى على ذلك — ووفقا لمفهوم مخالفة هذا النص — أن الشرط الوارد في عقد الايجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على عاتق المستأجر عبئا ماليا مستقلا عن الاجرة المحددة فيه لا يدخل في تقويم الاجرة كما أن النزاع الذي يدور بين طرفي العقد حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ اذ لا يعتبر نزاعا في الاجرة ولا يدخل في تقويمها وبالتالي فانه يكون خاضعا للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والاجراءات على ما نصت عليه المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
(١٨/١٠/٦٢ س ١٣ ص ٩٢٣)

١٨٩ — الضابط في شأن القاعدة القانونية التي تحكم مسألة الاختصاص بطلب الاخلاء على ما جرى به قضاء محكمة النقض هو وصف العين المؤجرة في عقد الايجار فاذا كان عقد الايجار واردا على أرض فضاء فان الدعوى بالاخلاء تخضع لقواعد القانون العام الخاص بالاختصاص وذلك بصرف النظر عما اذا كان يوجد بتلك الأرض مبان وقت انعقاد عقد الايجار أم لا . وان كانت الاجارة واردة على مكان معد للسكنى أو غير ذلك من الاغراض فان المنازعة على الاخلاء تخضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترفع دائما الى المحكمة الابتدائية .
(٢٣/٤/٥٩ س ١٠ ص ٣٦٨) ، (١٤/١٢/٥٠ مج ٢٥ ص ١٥٢)

١٩٠ — اذا كان النزاع بين طرفي الخصومة قد انحصر في مقدار الاجرة المتفق عليها ولم يتناول ما زيد عليها عملا بالامرين العسكريين رقمي ٢٨٩ و ٣١٥ فهذا النزاع لا تختص به المحكمة الابتدائية بالتطبيق للأمر العسكري رقم ٣١٥ الذي يجعل لها الاختصاص في المنازعات على زيادة الاجرة التي قررها كما لا تختص به اللجنة الادارية التي جعل لها الأمر العسكري رقم ٢٨٩ اختصاص في المنازعات المتعلقة بتكاليف المبانى بل الاختصاص

به يبقى وفقا للقواعد العامة لمحكمة المواد الجزئية في حدود اختصاصاتها المعينة في قانون المرافعات .
(٤٦/٦/١٣ مج ٢٥ ص ١٥٢)

١٩١ — اذا كان موضوع الدعوى هو طلب زيادة حكر قطعة ارض فضاء تابعة لوقف ومحكرة لشخص معين فان المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى هى المحكمة الداخلى فى اختصاصها النزاع بحسب القواعد العامة لا المحكمة الابتدائية دائما طبقا للمادة الثامنة من الامر العسكرى رقم ٣١٥
(٤٤/١٢/١٨ مج ٢٥ ص ١٥٢)

توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية :
١٩٢ — توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك التوزيع ان يخلق نوعا من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة اخرى .
(٦٢/١٣/١٣ ص ١٣ ص ١١٤٠)

تعلق قواعد الاختصاص النوعى بالنظام العام :
١٩٣ — مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة وعليها ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، لتعلق قواعد الاختصاص النوعى بالنظام العام . ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع فان خالف هذا الحكم قواعد الاختصاص النوعى كان استئنافه جائزا مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادرا فى مسألة اختصاص نوعى وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢/٤٠١ من قانون المرافعات .
(٦٣/٢/١٤ ص ١٤ ص ٢٤٧) ، (٥٩/١٢/٢٤ ص ١٠ ص ٨٤٠) ، (٥٩/١١/١٩ ص ١٠ ص ٦٧٢) ، (٥٩/٢/٥ ص ١٠ ص ١٩٤) ، (٥٩/١/٢٩ ص ١٠ ص ١٠١) ، (٥٧/٢/٢٨ ص ٨ ص ١٨٨)

الاختصاص القيمى :

١٩٤ — العبرة فى تقدير قيمة الدعوى لتعيين المحكمة المختصة وفى تقدير نصاب الاستئناف بالطلبات الختامية للخصوم . وهذه القاعدة قد نص عليها صراحة فى المادة ٤٠٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بتقدير نصاب الاستئناف ويجب تطبيقها بطريق القياس عند تقدير الدعوى لتعيين المحكمة المختصة اذ لا وجه لاختلاف التقدير فى الحالى ولأن الطلبات الختامية التى استقر عليها الخصوم هى التى تعبر عن القيمة الحقيقية لدعواهم .
(٦٦/٢/١٠ ص ١٧ ص ٢٦٩)

١٩٥ — تقدير قيمة الدعوى لتعيين اختصاص المحكمة في حكم المادة ٣٠ مرافعات أساسه قيمة موضوعها . وأنه وإن كانت هذه القيمة تقدر في الأصل باعتبارها يوم رفع الدعوى . . إلا أن الشارع — وقد أجاز للمدعى في الحدود المبنية بالمادة ١٥١ مرافعات أن يعدل أثناء الخصومة من طلباته الواردة بصحيفة دعواه بالزيادة أو بالنقص وأوجب أن يكون التقدير لتحديد نصاب الاستئناف بنص المادة ٤٠٠ مرافعات ، على أساس آخر طلبات للخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى — إنما أراد بذلك أن يتخذ من هذه الطلبات أساسا لتعيين الاختصاص وتحديد نصاب الاستئناف معا حتى لا يختلف أحدهما عن الآخر في تقدير قيمة الدعوى ذاتها .

(١٤/٦/٦٦ س ١٧ ص ١٢٧٢)

١٩٦ — إذا رفعت دعوى الى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها ثم عدلت الطلبات الى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيها فان ذلك لا يسلب المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظر هذا الطلب ما دام أنها كانت مختصة أصلا بنظر الدعوى وقت رفعها اليها ، ذلك أن قانون المرافعات القائم يعتبر مثل هذا الطلب المعدل طلب عارضا فهو قد نص في المادة ١٥١ منه عند بيان الطلبات العارضة التي تقدم من المدعى على ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى وأكدت ذلك المذكرة الإيضاحية في تعليقها على هذه المادة — ومتى اعتبر الطلب المعدل طلبا عارضا فان المحكمة الابتدائية تختص بنظره مهما تكن قيمته وفقا للمادة ٥٢ مرافعات .

(١٠/٢/٦٦ س ١٧ ص ٢٦٩)

١٩٧ — طلب المؤجر ازالة المبانى المنشأة بالعين المؤجرة ، سواء اعتبر طلبا ملحقا بطلب اخلاء المستأجر أو منفصلا عنه ، هو — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — من الطلبات الناشئة عن عقد الايجار التي يتعين تقدير قيمة الدعوى بمجموعها .

(١٤/٦/٦٦ س ١٧ ص ١٢٧٢) ، (٣٠/٦/٥٥ مج ٢٥ ص ٦٢٥)

١٩٨ — العبرة في تقدير نصاب الاستئناف هي بقيمة المطلوب في الدعوى لا بقيمة ما قضت به المحكمة فاذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب الزام المدعى عليه بتقديم حساب عن ريع منزل وهو طلب غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة في قانون المرافعات وبالتالي تعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيها عملا بالمادة ٤٤ من هذا القانون وتختص المحكمة الابتدائية بنظره ، فان طلب المدعى بعد فحص الحساب المقدم الحكم له بنتيجة هذا الحساب حسبما أظهره الخبر — المنتدب في الدعوى — لا يعتبر عدولا عن الطلب الأصلي الخاص بتقديم الحساب حتى يقال بأن الطلبات الختامية قد انحصرت في الطلب الذي أبدى أخيرا وإنما هذا الطلب يعد طلبا عارضا مكمل للطلب

الأصلى الخاص بتقديم الحساب ومترتبا عليه وتختص به المحكمة الابتدائية
مهما تكن قيمته عملا بالمادة ٥٢ من قانون المرافعات .
(٦٦/٦/١٦ س ١٧ ص ١٤١٥)

١٩٩ — مناط تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات — السابق —
التي تنص على أن « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع
الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية
ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مائتين وخمسين
جنيها » — هو الدعوى التي تفصل فيها المحكمة بصفة مبتدأة دون الحالات
الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن . . ومن ثم فانه اذا كان النزاع
المطروح على المحكمة الابتدائية هو طعن في قرار مجلس نقابة المحامين وقد
صدر هذا القرار في طلب تقدم به المحامي لتقدير أتعابه بمبلغ ألف وخمسمائة
جنيه فان قيمة هذا الطلب تكون هي المناط في تحديد الاختصاص للمحكمة
التي تنظر التظلم من القرار الصادر في هذا الطلب وهي التي يتحدد بها
كذلك نصاب الاستئناف وبالتالي يكون قضاء المحكمة الابتدائية في هذا التظلم
قابلا للاستئناف أمام محكمة الاستئناف .
(٦٥/٢/١٨ س ١٦ ص ٣٥٦) ، (٦١/٦/٨ س ١٢ ص ٥٣٢)

٢٠٠ — اذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ اقرار صادر عن
بيع صادر من بائعين اختصم أحدهما دون الآخر فان الدعوى تكون قد حددت
بما طلب في نطاق حصة البائع المختصم في القدر المبيع ولا يمكن أن يتعدى ذلك
الى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين البائعين
استنادا الى اقتصار حق كل منهما على الحصة التي يملكها في الشيء المبيع .
(٥٧/٤/٢٥ س ٨ ص ٥٤١)

٢٠١ — اذا كان الضرر المطلوب تعويضه في دعوى المطعون عليهم
الثلاثة الاول ناشئا عن اتلاف سيارتهم وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى
العمومية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف
المنقول باهمال . فان الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر وإنما
ظرفا ومناسبة له ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية اذ قضت في موضوع
الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها لأن شرط
اختصاصها الاستئنافي أن يكون التعويض ناشئا عن فعل يعتبر طبقا لقواعد
القانون الجنائي جنحة أو مخالفة .
(٦٠/١١/١٧ س ١١ ص ٥٧٥)

٢٠٢ — مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
بتحديد ايجار الأماكن ، أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية
أو اضافية هي أحد عناصر الأجرة تضاف الى القيمة الايجارية ، وتعتبر مع
باقي العناصر ناشئة عن سبب قانوني واحد هو عقد الايجار . واذا كان الحكم
المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقدير قيمة الدعوى — بشأن تخفيض

الأجرة — بالأجرة المحددة في العقد شاملة عنص القيمة الضريبية المفروضة على المكان المؤجر ، ورتب على ذلك قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(٧١/٢/١٨ س ٢٢ ص ٢٥٣)

٢٠٣ — اذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل في الطلب الأصلي فانها لا تكون مختصة تبعا بالفصل في الطلب الاحتياطي ولو كانت قيمته تدخل في نصاب اختصاصها عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل ما لم ينص القانون على غير ذلك .

(٥٤/١/٧ مج ٢٥ ص ١٥١)

٢٠٤ — ان المحكمة المختصة بالدعوى الاصلية لا تفقد اختصاصها بمجرد أن لأحد الخصوم أو لخصم ثالث طلبا فرعيا لا يستطيع توجيهه أمامها لعدم اختصاصها به .

(٢٤/٥/١٠ مج ٢٥ ص ١٥٠)

تعلق الاختصاص النوعي والقيمي بالنظام العام :

٢٠٥ — اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ جنيه ، ولم يتمسك المطعون عليه بالدفع بعدم الاختصاص القيمي أمام المحكمة الابتدائية قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى طبقا للمادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والذي جعل هذا الاختصاص غير متصل بالنظام العام ، وانما اقتصر المطعون عليه في دفاعه على مجرد انكار انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى ، فان قضاء المحكمة الابتدائية في الدعوى يكون انتهائيا غير جائز استئنائه عملا بالمادة ٥١ من قانون المرافعات السابق .

(٧٠/٣/٢٤ س ٢١ ص ٥٠٣)

٢٠٦ — اذا كان الثابت من تقديرات الحكم المطعون فيه أن قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ جنيه فانها تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية عملا بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات ، واذا كانت المادة ١٣٤ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت عدم الاختصاص بسبب قيمة الدعوى من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، فان مؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فاذا قضت في موضوع الدعوى تكون قد خرجت على قواعد الاختصاص القيمي التي كانت معتبرة من النظام العام في ظل القانون الواجب التطبيق ويكون حكمها مما يجوز استئنائه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ عن قانون المرافعات — السابق .

(٦٧/١٠/١٧ س ١٨ ص ١٥٢١) ، (٦٣/٢/١٤ س ١٤ ص ٢٤٧) ، (٦٢/٥/٢٤)

س ١٣ ص ٧٠٢) ، (٦١/٢/٢١ س ١٢ ص ١٢٢) ، (٥٩/٣/٥٠ س ١٠ ص ١١١) ،

(٥٧/٢/١٨ س ٨ ص ١١٠)

٢٠٧ — متى كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية فهي تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات مما يتعين معه على المحكمة الابتدائية المعروضة عليها هذه الدعوى أن تقضى بعدم اختصاصها نوعياً بنظرها فإن هي قضت في موضوع الدعوى تكون قد خرجت على قواعد الاختصاص النوعي المعتبرة في النظام العام ويكون حكمها مما يجوز استئنافه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات .
(٧٠٢ ص ١٣ س ٦٢/٥/٢٤)

٢٠٨ — عدم الاختصاص النوعي لم يكن بحسب قانون المرافعات الملغى من النظام العام .
(٥٩/١/٢٩ س ١٠ ص ٨٩) ، (٤٤/٣/٢١ س ١٥٠) ، (٣٥/٤/١٨ س ٢٥ ص ١٥٠)

٢٠٩ — مناط تحديد الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ولا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام .
(٦٧/١٠/١٧ س ١٨ ص ١٥٢١) ، (٦٢/٥/٢٤ س ١٣ ص ٧٠٢) ، (٦١/٢/٢١ س ١٢ ص ١٢٢) ، (٥٩/٣/٥١ س ١٠ ص ١٩٤) ، (٥٧/٢/٢٨ س ٨ ص ١٨٩) ، (٥٥/٢/١٠ س ٢٥ ص ١٥٠)

٢١٠ — مفاد تطبيق القاعدة الواردة في نص المادة ٥١ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ولا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام فإذا هي خالفت هذا النص وقضت في دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام الأمر الذي يجوز استئناف حكمها عملاً بالمادة ٤٠١ من قانون المرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .
(٥٩/٣/٥١ س ١٠ ص ١٩٤) ، (٥٧/٢/٢٨ س ٨ ص ١٨٩)

٢١١ — مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى أو قيمتها تعتبر — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في الاختصاص .
(٦٦/١٢/٧ س ١٧ ص ١٨٠٢) ، (٦٣/٢/١٤ س ١٤ ص ٢٤٧) ، (٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ١٠٤) ، (٥٩/١٢/١٤ س ١٠ ص ٨٤٠) ، (٥٩/١١/١٦ س ١٠ ص ٦٧٢) ، (٥٩/١/٢٩ س ١٠ ص ١٠١)

٢١٢ — وان كان الاختصاص القيمى من النظام العام — قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — الا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق محل النزاع .
(٦٨/٥/٩ س ١٩ ص ٩١٤)

٢١٣ — اذ صدر الحكم المطعون فيه بعد تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى اصبح بمقتضاه قواعد الاختصاص القيمى غير متعلقة بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن النزاع مما تختص به المحكمة الجزئية ، وكان تحقيق هذا الدفع يخالفه واقع وهو تقدير قيمة الارض موضوع النزاع لمعرفة ما اذا كانت الدعوى تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية ، فان هذا الدفع يكون سببا جديدا لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(٦٨/٥/١٤ س ١٩ ص ٩٤٤)

الاختصاص المحلى :

٢١٤ — المقصود بالنازعات التى تشير اليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتى يكون الحكم فيها غير قابل لاي طعن انما هى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — المنازعات الايجارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائى فاذا اثير نزاع يتعلق باختصاص المحكمة المطروحة عليها محليا فان هذا النزاع يخرج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وينطبق عليه أحكام القواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه ، وذلك عملا بالفقرة الاخيرة من المادة ١٥ سالفه الذكر .
(٧٠/١٢/٣١ س ٢١ ص ١٣٥٠)

٢١٥ — ما قرره الحكم من أنه يترتب على صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعى من النظام العام أن يصبح الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين الجزئية المتفق على اختصاصها أصلا . لا مخالفة فيه للقانون لأن مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين — محكمة المدعى — هو نقل الاختصاص المحلى من محكمة المدعى عليه كما تقتضى بذلك القواعد العامة الى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع وهو اتفاق جائز سواء فى ظل قانون المرافعات القائم أو الملغى .
(٧٠/٢/٢٤ س ١٧ ص ٧٠١)

٢١٦ — الدعاوى الشخصية العقارية هي الدعاوى التى تستند الى حق شخصى ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار أو اكتساب هذا الحق ومن ذلك الدعوى التى يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد وقد راعى الشارع هذا الازدواج فى تكوين الدعوى ومآلها حينما جعل الاختصاص المحلى بنظر الدعاوى الشخصية العقارية — وفقا للمادة ٥٦ مرافعات — معقود للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه . ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة ٨٣ من القانون المدنى قد اقتضت فى تقسيم الاموال والدعاوى المتعلقة بها على عقار ومنقول فقط اذ لم يرد فيها أو غيرها من نصوص القانون المدنى أية قاعدة للاختصاص بتغيير قاعدة المادة ٥٦ من قانون المرافعات فى شأن الاختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية .
(٢١/٢/٦٣ س ١٤ ص ٣٥٥)

٢١٧ — وتقضى المادة ٥٥ من قانون المرافعات بأنه اذا تعدد المدعى عليهم جاز للمدعى رفع الدعوى أمام المحكمة التى بها موطن أحدهم وكما تسرى هذه القاعدة فى حالة تعدد المدعى عليهم المتوطنين داخل الدولة فانها تسرى كذلك فى حالة ما اذا كان موطن أحدهم فى الداخل والآخر له موطن فى الخارج .
(٢٨/٦/٥٦ س ٧ ص ٧٦٧)

٢١٨ — ان قواعد الاختصاص المركزى انما وضعت رعاية لمصالح المتقاضين الخاصة ولا شأن لها بالنظام العام فاذا كان المدعى عليه مقرا فى العقد الذى هو محل الدعوى بأنه يجعل محل اقامته بالقاهرة فى خصوص تنفيذ العقد فلا يجديه فى تمسكه بعدم اختصاص محاكم القاهرة أن يكون مقيما خارج القاهرة .
(١٥/٥/٤٧ مج ٢٥ ص ١٥٢)

٢١٩ — ان المفهوم من النص الفرنسى للمادة ٣٣ من لائحة الجمارك الصادرة فى سنة ١٩٠٩ أن الشارع اعتبر كل جمرك فى جهة ما من جهات القطر وحدة قانونية قائمة بذاتها لها دائرة اختصاص ادارية . (ressort administratif) تتولى عملها فيها وهى قائمة بذاتها دائرة اختصاص قضائية لها (ressort judiciaire) تحكم فيما يقع داخل حدودها من حوادث التهريب وأن المعارضة فى قراراتها انما تكون فى وجهها هى باعلان يرسل اليها فى شخص رئيسها وهو أمين جمركها دون مصلحة عموم الجمارك ومدير عموم الجمارك .
(٢٧/١٢/٢٤ مج ٢٥ ص ١٥٢)

اختصاص قاضي الامور المستعجلة :

٢٢٠ — قيام النزاع اثناء نظر الاشكال في التنفيذ على الحق المقصود حمايته غير مانع من اختصاص قاضي الامور المستعجلة بالفصل في الاجراء المؤقت ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية وفي نطاق الاشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ولكن ليتحسس منه وجهة الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب منه فيقضى على هده لا يعدم الاختصاص بل يوقف التنفيذ المستشكل فيه أو بالاستمرار .

(١٩٥٨/٢/١٣) س ٩ ص ٢١٦ .

٢٢١ — اذا كانت الدعوى المستعجلة قد رفعت بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز ، وزوال آثاره القانونية تأسيسا على أن الدين الذي وقع الحجز وفاء له كان قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة مع دين ثابت للمحجوز عليه فان هذه الطلبات يحسب الاساس الذي بنيت عليه الدعوى والنزاع الذي اثير فيها هي طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فضلا في ذات الحق لا يملكه قاضي الامور المستعجلة .

(١٩٥٨/٢/١٣) س ٨ ص ٢١٦ .

٢٢٢ — مناط اختصاص قاضي الامور المستعجلة في الامور التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للمادة ٤٩ مرافعات هو قيام الاستعجال وأن يكون المطلوب اجراء مؤقتا لا فضلا في الحق وهو وان كان في حل من أن يتناول مؤقتا وفي نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدة في المنازعة الا أن حقه في هذا التقدير مقيد بالألا يتضمن الاجراء المؤقت الذي يصدره مساسا بأصل الحق او فضلا حاسما للخصومة في موضوعه الذي يجب أن ييقى سليما يتداعى فيه الطرفان أمام محكمة الموضوع .

وعلى ذلك فان القضاء المستعجل يكون غير مختص بنظر طلب تمكين طالب متابعة الدراسة بمعهد قرر فصله لتعلق هذا النزاع بأصل الحق وان كان له أن يقضى بما له من سلطة تحديد الطلبات يقيد اسم الطالب بجداول امتحانات المعهد لان هذا القضاء ليس الا اجراء وقتيا لا يمس الموضوع .

(١٩٦٨/٤/١٠) س ٩ ص ١٢٦٨ .

الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص :

مناظها :

٢٢٣ — انه وان كان الحكمان المطعون فيهما قد صدرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، الا أنه وقد صدر أولهما في مسألة اختصاص

متعلق بولاية المحاكم وأخطأ في التطبيق القانوني وكان الحكم الثانى —
الصادر فى الموضوع — مترتباً عليه ، فان الطعن فى الحكمين بالنقض يكون
جائزاً عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
(٧١/٢/١٦ ص ٢٢ ص ١٩٥)

٢٢٤ — مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص الولائى يجيز الطعن فيه
بطريق النقض ولو كان صادراً من المحكمة الابتدائية فى استئناف حكم صادر
من المحكمة الجزئية وذلك وفقاً لنص المادة الثانية من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(٧١/٤/٨ ص ٢٢ ص ٤٧٢) ، (٧٠/١٠/٢٨ ص ٢١ ص ١١٠١)

٢٢٥ — انه وان كان الترتيب الطبيعى للفصل فى المنازعة ، أن تفصل
المحكمة أولاً فى النزاع القائم حول اختصاصها بنظر الدعوى ، فإذا انتهت
الى اختصاصها بنظره ، فإنها تفصل بعد ذلك فى موضوع المنازعة الا أن
عدم اتباع هذا الترتيب لا يعيب الحكم ، ذلك أن كل ما اشترطه قانون
المرافعات فى المادة ١٣٢ منه ، أن تبين المحكمة اذا ما رأت ضم الدفع بعدم
الاختصاص للموضوع ، ما حكمت به فى كل منهما على حده .

(٧١/٣/١٨ ص ٢٢ ص ٣٥٣)

٢٢٦ — اذا لم يقتصر قضاء الحكم على رفض الدفع بعدم قبول طلب
استصدار أمر أداء بالدين المطالب به لعدم ثبوته بالكتابة وانما اشتمل
قضاؤه أيضاً على اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لتفصل فى
موضوع التظلم تأسيساً على القول بأن محكمة الاستئناف لا تملك الفصل
فى هذا الموضوع لان محكمة الدرجة الاولى لم تستنفد ولايتها فيه ، فان هذا
من الحكم يعتبر قضاء قطعياً بعدم ولاية محكمة الاستئناف بنظر موضوع
الدعوى لاختصاص المحكمة الابتدائية به ، وهذا القضاء يعتبر بمثابة حكم
بعدم الاختصاص فيجوز الطعن فيه على استقلال .

(٦٩/٢/٢٧ ص ٢٠ ص ٥١٦)

٢٢٧ — متى كان الثابت من حكم المجلس الملى الانجلى الصادر فى
دعوى بطلب اعتماد وصية أن المدعى عليها لم تقبل الاحتكام الى المجلس
ودفعت بعدم اختصاصه بنظر الدعوى ، الا أنه رفض الدفع وحكم باعتماد
الوصية فان قضاءه هذا يكون قد صدر من جهة ليس لها ولاية الفصل فى
النزاع وبالتالي لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه ولا يصح الاحتجاج به
لدى المحكمة ذات الولاية العامة وهى المحكمة الوطنية منذ الغاء المحاكم
الشرعية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

(٦٨/٢/٢٩ ص ١٩ ص ٤٧٥)

٢٢٨ — متى كان الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى قد سبق طرحه على محكمة أول درجة وقضت برفضه ولم تستأنفه المطعون عليها وأصبح الحكم نهائيا في هذا الصدد ، فلا يجوز التمسك به من جديد أمام محكمة النقض لان قوة الامر المقضى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تعلو على اعتبارات النظام العام .
(٦٨/٦/٥١ س ١٩ ص ١١١٦)

٢٢٩ — لما كان نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات — السابق — صريحا في أن الاحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع وكان الحكم الذى يصدر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة فانه لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٠١ من قانون المرافعات من أن الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما كانت قيمة الدعوى ، لان هذا النص الخاص بنصاب الاستئناف وقد قصد به استثناء الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والاحالة من القاعدة المقررة فى الفقرة الاولى من هذه المادة التى تقضى بأن جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى يراعى فى تقرير نصاب استئنافها قيمة الدعوى وجعل الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والاحالة قابلة للاستئناف دائما مهما تكن قيمة الدعوى ولا شأن لهذه المادة بميعاد استئناف الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ومنها الاحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الاختصاص ولا تؤدى هذه المادة الى استثناء هذه الاحكام الاخرى من القاعدة الواردة فى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .
(٦٨/٥/٣٠ س ١٩ ص ١٠٧٤)

٢٣٠ — متى كانت الدعوى بحكم الاساس الذى رفعت به والطلبات المطروحة فيها هى مما يدخل فى اختصاص المحاكم فانه لا يخرج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانونا لان ما يترتب على عدم صحته هو رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص .
(٦٧/٦/٢٩ س ١٨ ص ١٤١٠)

٣٣١ — المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا تجيز الطعن بالنقض فى الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص الا اذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلق بوظيفة المحاكم ، ومن ثم فاذا كان ما يبيبه الطاعن

على الحكم المطعون فيه هو مخالفة قواعد الاختصاص بسبب قيمة الدعوى .
على أساس أن قيمة الدعوى تجاوز النصاب الابتدائي للقاضي الجزئي .
فان طعنه على الحكم بهذا السبب يكون غير جائز .

(٦٧/٢/٢٣ س ١٨ ص ٥٠١)

٢٣٢ — لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت وطبقت عند تقديرها لقيمة الدعوى قاعدة من قواعد التقدير الواردة في قانون المرافعات غير القاعدة الواجب تطبيقها ، بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض أيضا أن قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة المنطبقة تخرج عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها وذلك حتى يكون الطعن ذا جدوى وحتى تستطيع محكمة النقض أن تفصل في مسألة الاختصاص وتعين عند الاقتضاء المحكمة المختصة طبقا لما تنص عليه المادة ٤٤٤ مرافعات المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

(٦٣/١١/٢٨ س ١٤ ص ١١٢٤)

٢٣٣ — متى كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية (في دعوى قسمة أثر فيها نزاع حول الملكية) قد تضمن القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع المثار بين طرفي الخصومة بشأن الملكية واختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ، فانه كان يتعين على الطاعنة اذا ما رأت خلاف هذا النظر أن تسلك طريق الطعن فيه والا اعتبر حائزا لحجية الامر المقضى بحيث تكون اثاره مسألة عدم الاختصاص ممتنعة أمام المحكمة المحال اليها النزاع لان محل ذلك انما يكون عن طريق استئناف ذلك الحكم .

(٦٩/٣/٢٠ ص ١٣٧٥ ، (١٢/٢/٥٩ س ١٠ ص ١٣٤) ، (٥٦/٣/٢٢ ص ٣٨٢)

٢٣٤ — متى أصبح الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الملكية نهائيا بالحكم بتأييده استئنافيا فانه لا سبيل للجدل فيه اذ أن الحكم الاستئنافي يكون قد حاز قوة الامر المقضى حتى ولو كان قد خرج في قضائه على الولاية التي منحها المشرع للمحاكم المدنية ذلك لان حجية الامر المقضى تسمو على قواعد النظام العام .

(٥٧/٥/٢٣ س ٨ ص ٤٦٩) .

مسائل في الاختصاص :

٢٣٥ — ان توزيع ولاية القضاء بين المحاكم المختلفة التي عهد اليها الشارع بالفصل في الخصومات هو من النظام العام فلا يملك الخصوم الاتفاق ولا التراضي على خلافه .

(٤٦/٢/٢٨ مج ٢٥ ص ١٥٣)